



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على مخاطر السيولة
دراسة حالة: عينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة (2016-2023)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

الأستاذ(ة) المشرف(ة):

من إعداد الطلبة:

- بن طبي دلال

- علواش نورة

لجنة المناقشة:

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	- بن طبي دلال
بسكرة	مقرا	- أستاذ التعليم العالي	- سبتي وسيلة
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- سهام شاوش اخوان

الموسم الجامعي: 2024 - 2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على مخاطر السيولة
دراسة حالة: عينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة (2016-2023)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

الأستاذ(ة) المشرف(ة):

من إعداد الطلبة:

- د. بن طي دلال

- علواش نورة

لجنة المناقشة:

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	- بن طي دلال
بسكرة	مقرا	- أستاذ التعليم العالي	- سبتي وسيلة
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- سهام شاوش اخوان

الموسم الجامعي: 2024 - 2025

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من علمني الصبر وأن الدنيا كفاح وأن الحياة امتحانات وكان سند لي في كل

خطوة من خطوات حياتي إلى أعز ما أملك في الوجود أبي الغالي

إلى نبع الحنان وسر الأمان وزينة الوجدان إلى من ربطني وانا رت طريقي وكان دعائها سبب نجاحي أمي الغالية

إلى الذي كان سندي في هذه الحياة ودعمني في هذه الرحلة البحثية إلى الذي لا تكفيه الكلمات عن شكره

لوقوفه معي زوجي الغالي

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى بسمة الحياة وبراعم بيتي اطفالي الأعزاء مارية معاذ بيلسان والصغير انس

إلى اخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل رفقائي في الدراسة خاصة فطيمة زرقان وفطيمة رواقد وصبرينة ونسرين

إلى كل من امن بإمكاناتي وشجعني على التفاني في مجال البحث العلمي

إلى كل هؤلاء من أعماق قلبي اهديكم هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

قال الله تعالى ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرُسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَاسْتَرْدُّوْنَ اِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة التوبة. آية 105.

الحمد والشكر أولا وقبل كل شيء لله رب العالمين، نشكره ونحمده

على توفيقه وإعانتته لنا في انجاز هذه العمل المتواضع

أتقدم بشكري العميق إلى أستاذتي التي أشرفت على هذا العمل، ووضع مضامينه بتعليماتها وارشاداتها القيمة الدكتور: "دلال بن طبي" شكرا وتقديرا وعرفانا.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني للأستاذ الفاضل شويخي إسماعيل

على كل ما قدمه لي من توجيهات قيمة مكنتني من اخراج المذكرة في شكلها النهائي

فجزاها الله عني خير الجزاء، لأن الذي لا يشكر العبد

لا يشكر الله وهذا جحود للنعمة والفضل.

كما أتوجه بخالص شكري إلى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وكذا لجميع موظفين بالكلية

على كل ما بذلوه من أجلنا خلال مشواري الدراسي.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على مخاطر السيولة، واختارت الدراسة مؤسسات القطاع المصرفي الجزائري كعينة للدراسة؛ حيث شملت الدراسة بيانات 19 مصرف خلال فترة امتدت من سنة 2016 إلى غاية 2023. وقد اختارت الدراسة حجم الموجودات كمقياس للمنافسة والنسبة بين حجم القروض وحجم الودائع لقياس مخاطر السيولة. كما أضافت الدراسة متغيرات مستقلة أخرى، منها من هو محدد للصناعة المصرفية تمثل في سعر الفائدة ومتغيرات متعلقة بالاقتصاد الكلي تمثلت في سعر الصرف، نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، نمو الكتلة النقدية M2.

بالاعتماد على البيانات اللوحية ومن خلال طريقتي تقدير OLS و GMM، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود أثر معنوي للمنافسة على مخاطر السيولة، كما أظهرت النتائج تأثير مخاطر السيولة بعوامل أخرى مثل سعر الفائدة سعر الصرف، نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، نمو الكتلة النقدية M2.

الكلمات المفتاحية: المنافسة، مخاطر السيولة، نموذج OLS، نموذج GMM

Abstract

This study aims to examine the impact of competition among economic institutions on liquidity risk. The study selected Algerian banking sector institutions as a sample, encompassing data from 19 banks spanning the period from 2016 to 2023. The study selected asset size as a measure of competition and the ratio between loan volume and deposit volume to measure liquidity risk. The study also added other independent variables, including those specific to the banking industry, such as the interest rate, and macroeconomic variables, such as the exchange rate, GDP growth, inflation, unemployment, and M2 money growth.

Based on panel data and using the OLS and GMM estimation methods, the study reached a set of results, the most important of which are: there is no significant effect of competition on liquidity risk. The results also showed that liquidity risk is affected by other factors, such as interest rates, exchange rates, GDP growth, inflation, unemployment, and M2 money growth.

Keywords: Competition, Liquidity Risk, OLS Model, GMM Model

قائمة المحتويات

	الإهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
أ-ح	مقدمة عامة
02	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمنافسة ومخاطر السيولة
03	المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة
03	المطلب الأول: مفهوم المنافسة الاقتصادية
06	المطلب الثاني: أشكال المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية
10	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المنافسة بين المؤسسات.
12	المطلب الرابع: آثار المنافسة الاقتصادية ومؤشرات قياسها
14	المبحث الثاني: ماهية مخاطر السيولة وعلاقتها بالمنافسة المصرفية
14	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول المخاطر المصرفية
18	المطلب الثاني: مدخل للسيولة
22	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للعلاقة بين المنافسة المخاطر المصرفية.
24	المطلب الرابع: الدراسات السابقة
31	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المنافسة على مخاطر سيولة المصارف الجزائرية خلال الفترة (2016-2023)
32	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة القياسية
32	المطلب الأول: عينة الدراسة وأدواتها.
34	المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.
40	المطلب الثالث: تحليل وضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري
42	المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات.
43	المطلب الأول: تشخيص متغيرات الدراسة

48	المطلب الثاني: تقدير النموذج المستخدم بطريقة المربعات الصغرى العادية
54	المطلب الثالث: تقدير النموذج باستعمال الطريقة المعممة للعزوم (GMM).
55	الخاتمة العامة
66	قائمة المراجع
74	الملاحق

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
هـ	أسماء مصارف عينة البحث	(1-0)
04	الفرق بين المنافسة الحرة والمنافسة الاحتكارية	(1-1)
32	متوسط حجم مصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2016-2023 بالكيلو دينار جزائري	(1-2)
39	قياس المتغيرات المفسرة والأثر المتوقع.	(2-2)
41	تطور موجودات البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للفترة (2016-2023) بالكيلو دينار	(3-2)
42	درجة التركيز السوقي في القطاع البنكي الجزائري	(4-2)
43	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية	(5-2):
44	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج.	(6-2)
45	معاملات تضخم التباين	(7-2):
46	معاملات تضخم التباين للنموذج الجديد	(8-2)
46	اختبارات IPS, Levin-Lin-Chu, Fisher-ADF لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة	(9-2)
51	نتائج تقدير النموذج التجميعي والأثار الثابتة والأثار العشوائية	(10-2)
55	نتائج تقدير النموذج نموذج "سولو المتزايد" باستعمال طريقة العزوم المعممة (GMM)	(11-2)

رقم الملحق	عنوان الملحق	
01	نموزج الانحدار التجمياعي	79
02	نموزج الأثار العشوائية	79
03	نموزج الأثار الثابته	80
04	اختبار هوسمان	80
05	نتائج اختبار الأثر الفردي chow	80
06	نتائج تقدير طريقة gmm	81

المقدمة

مقدمة

في ظل التطورات المتسارعة للاقتصاد العالمي وزيادة ارتباط الأسواق ببعضها البعض، أصبحت المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية عاملاً حاسماً في تحديد قدرتها على البقاء والنمو. فمع اشتداد حدة هذه المنافسة سوف ينصب تركيز مسيري المؤسسات على تحسين المكانة التنافسية من خلال زيادة حجم الاستثمارات، زيادة حجم الإنتاج، التركيز على الابتكار... الخ، إن هذه الالتزامات تتطلب مبالغ مالية كبيرة على المدى المتوسط والطويل مما يعرض قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل وهذا ما نسميه بمخاطر السيولة.

إن الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة وفي نفس الوقت توفير السيولة اللازمة من أجل مواجهة المنافسة تعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المعاصرة، ويبرز هذا التحدي أكثر في المصارف التجارية؛ إذ تُعد مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إذ تتمثل في عدم قدرتها على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين أو عدم قدرتها على الاقتراض من السوق. لهذا تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينها.

تهدف هذا الدراسة إلى تحليل العلاقة المعقدة بين بيئة المنافسة ومخاطر السيولة، مع التركيز على الآليات التي تؤثر من خلالها المنافسة على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

أهداف البحث:

1. تحليل العلاقة بين شدة المنافسة في السوق ومخاطر السيولة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية، لفهم ما إذا كانت المنافسة تؤدي إلى زيادة أو تقليل المخاطر المرتبطة بالسيولة.
2. تحديد الآليات التي تؤثر بها المنافسة على إدارة السيولة داخل المؤسسات الاقتصادية، سواء من خلال السياسات التمويلية أو أساليب التسعير أو إدارة المخزون والدورة النقدية.
3. تحليل دور البيئة الاقتصادية والتنظيمية (مثل التضخم، الكتلة النقدية، نمو الناتج المحلي الإجمالي) في تعزيز أو تقييد تأثير المنافسة على السيولة.
4. استخلاص نتائج وتوصيات عملية تساعد المؤسسات الاقتصادية على تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة في ظل بيئة تنافسية.
5. دعم متخذي القرار وصناع السياسات بمؤشرات تساعد في وضع أطر تنظيمية تحقق توازناً بين تشجيع المنافسة وضمان الاستقرار المالي للمؤسسات.

6. تقديم إطار نظري وتطبيقي يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية تتعلق بالمخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.

أهمية البحث:

تُعد دراسة أثر المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على مخاطر السيولة من الموضوعات الحيوية في الاقتصاد المعاصر، نظراً لتأثيرها المباشر على استقرار واستدامة أداء المؤسسات في مختلف القطاعات. فمع تزايد حدة المنافسة في بيئات الأعمال، تتجه المؤسسات إلى تكثيف جهودها في التوسع والنمو وتحقيق ميزة تنافسية، وهو ما قد يؤدي إلى ضغوط على مواردها المالية، خاصة فيما يتعلق بالسيولة.

وتكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على العلاقة بين البيئة التنافسية والسيولة المالية، وفهم كيفية تأثير المنافسة على قدرة المؤسسات في الحفاظ على توازن السيولة.
2. تقديم أدوات تحليلية وإجرائية تساعد صناع القرار والمديرين الماليين على اتخاذ قرارات تمويلية أكثر حذراً في ظل بيئات تتسم بالتنافس الحاد.
3. خدمة الاقتصاد الكلي من خلال تعزيز استقرار المؤسسات الاقتصادية، مما ينعكس إيجاباً على استدامة النمو الاقتصادي وتقليل فرص الانهيارات المالية.
4. سد فجوة بحثية في مجال العلاقة بين التنافسية ومخاطر السيولة، حيث إن معظم الدراسات السابقة تركز على الجانب المصرفي أو المالي فقط، دون تناول المؤسسات الاقتصادية بشكل عام.
5. دعم واضعي السياسات والهيئات الرقابية في تصميم أطر تنظيمية تساعد على التوازن بين تشجيع التنافس ومراقبة المخاطر الناتجة عنه، خصوصاً في الأسواق النامية التي تشهد تحولات اقتصادية وهيكلية متسارعة.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على مخاطر السيولة؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية في جانبها التطبيقي اخترنا القطاع المصرفي وذلك لتوفر البيانات حول المؤسسات التي تنشط به، لذلك جاءت صياغة الأسئلة الفرعية والفرضيات تتماشى وطبيعة هذه الصناعة.

لذلك جاءت الأسئلة الفرعية المرتبطة بالإشكالية الرئيسية ما يلي:

- ما مفهوم المنافسة بين المؤسسات؟
- ما مستوى المنافسة بين المصارف الجزائرية؟
- ما مفهوم مخاطر السيولة؟
- ما مستوى مخاطر السيولة لدى المصارف الجزائرية؟
- ما هي أهم مؤشرات قياس المنافسة بين المؤسسات ومخاطر السيولة؟
- ما هي العلاقة بين المنافسة ومخاطر السيولة؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر معنوي للمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية (ممثلة في حجم المؤسسة) على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي لحجم القروض على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي لحجم الودائع على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي لسعر الصرف على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي للتضخم على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي للبطالة على مخاطر السيولة؟
- يوجد أثر معنوي لنمو الكتلة النقدية مخاطر السيولة؟

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تتجلى دوافع اختيار البحث في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- أهمية موضوع المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، خاصة مع الانفتاح الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة؛
- أهمية موضوع السيولة بالنسبة للمؤسسات؛ إذ يدور نقاش كبير بين المسيرين في تحديد الحجم الأمثل الذي يضمن مواجهة احتياجات قصيرة الأجل من جهة ومن جهة أخرى لا يعرقل المؤسسة في استغلال الفرص التي يطررها السوق من تحسين مكانتها التنافسية؛

- علاقة الموضوع بالتخصص الذي ندرسه (اقتصاد وتسيير المؤسسات)؛

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تمتد مدة الدراسة من سنة 2016 إلى غاية 2021.

- الحدود المكانية: تناولت الدراسة عينة من المصارف العامة والخاصة النشطة في القطاع المصرفي الجزائري والبالغ عددها 19 مصرف وهي:

الجدول رقم (0-1): أسماء مصارف عينة البحث

اسم المصرف	اسم المصرف	اسم المصرف
البنك الخارجي الجزائري	بنك البركة	بنك الاسكان الجزائري
القرض الشعبي الجزائري	بنك الثقة الجزائر	بنك ناتكسيس الجزائر
البنك الوطني الجزائري	بنك الخليج الجزائري	بنك HSBC الجزائر
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	بنك سوسيتي جنرال الجزائر	سيتي بنك الجزائر
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بي ان بي باريبا الجزائر	البنك العربي الجزائري
بنك التنمية المحلية	فرانس بنك الجزائر	
بنك السلام	بنك ABC الجزائر	

المصدر: من اعداد الطالبة.

- الحدود الموضوعية: لقد اعتمدنا في دراستنا على نموذج مكون من مجموعة من المتغيرات المستقلة تمثلت في:

المنافسة (ممثلة في حجم الموجودات)، حجم القروض، حجم الودائع، سعر الصرف، سعر الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، نمو الكتلة النقدية، أما المتغير التابع وهو مخاطر السيولة (ممثلة في إجمالي القروض مقسوم على مجموع الودائع).

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة.

استندت الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحليل أثر المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على مخاطر السيولة، باستخدام بيانات لوحية شملت 19 مقطعا و8 سنوات. أما أدوات جمع البيانات تمثلت في ميزانيات المصارف المتحصل عليها من المواقع الرسمية لهذه المصارف على شبكة الأنترنت وكذا الدراسات السابقة، أما معالجة البيانات فتم باستخدام برنامج ستاتا نسخة 14 (Stata V14)

مرجعية الدراسة:

من أجل بناء النموذج وجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة اخترنا مجموعة من المراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وتتمثل طبيعة هذه المراجع في:

- المقالات العلمية؛
- مذكرات الماستر والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة.

صعوبات الدراسة:

اهم صعوبات التي واجهتنا في انجاز الدراسة تمثلت في عدم وجود ميزانيات بعض المصارف في موقعها الرسمي على الانترنت.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين؛ فصل نظري تناولنا فيه الإطار النظري للمنافسة بين المؤسسات ومخاطر السيولة والعلاقية بينهما. بينما الفصل الثاني فخصصناه للجانب التطبيقي؛ حيث تناولنا في المبحث الأول تعريف بمجتمع وعينة الدراسة والجهات المنظمة للمنافسة وكذا قمنا بقياس شدة المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة. أما في المبحث الثاني تناولنا فيه قياس أثر المنافسة بين المصارف على مخاطر السيولة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للمنافسة ومخاطر السيولة

تمهيد

تُعتبر مخاطر السيولة من القضايا الحيوية التي تواجه المؤسسات المالية، حيث تعكس قدرة الكيان على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب. في ظل عالم يتسم بالتغيرات الاقتصادية المستمرة والتقلبات في الأسواق المالية، تكتسب إدارة السيولة أهمية متزايدة، إذ يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على استقرار المؤسسة وأدائها. إن عدم القدرة على إدارة السيولة بفاعلية قد يؤدي إلى أزمات مالية تهدد استمرارية العمل وتؤثر على سمعة المؤسسة.

تتداخل مخاطر السيولة مع مفهوم المنافسة في الأسواق، حيث تسعى الشركات إلى تحسين موقعها التنافسي من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة. إن وجود سيولة كافية يمكن المؤسسات من الاستجابة السريعة لفرص السوق وتلبية احتياجات العملاء، مما يعزز من قدرتها التنافسية. في المقابل، يمكن أن تؤدي إدارة السيولة غير الفعالة إلى فقدان العملاء وزيادة التكاليف، مما يضعف من قدرة المؤسسة على المنافسة.

في هذا الفصل، سنستعرض ماهية المنافسة وأنواعها وكذا مخاطر السيولة، وأنواعها، ومؤشرات قياسها، كما نتطرق كذلك لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وهذا من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة.

المبحث الثاني: ماهية مخاطر السيولة وعلاقتها بالمنافسة المصرفية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة.

تُعتبر المنافسة أحد الركائز الأساسية في علم الاقتصاد، حيث تلعب دورًا حيويًا في تشكيل الأسواق وتحفيز الابتكار وتحسين جودة المنتجات والخدمات. تعكس المنافسة التفاعل بين البائعين والمشتريين، وتؤثر بشكل مباشر على الأسعار والعرض والطلب.

المطلب الأول: مفهوم المنافسة الاقتصادية

أولاً: تعريف المنافسة في الاقتصاد.

تعرف المنافسة على أنها وضعية الاقتصاد التي تتميز بحرية المواجهة وتعدد عرض طلب الاعوان الاقتصاديين المتعلقة بالسلع والخدمات، وقد درست نتائج وشروط المنافسة، كما يقصد بالمنافسة الاقتصادية ظروف السوق الذي يتميز بمواجهة بين الاعوان الاقتصاديين والذي تصل في النهاية الى تحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات. (شيقارة 2005، 03)

كما تعرف على أنها "قدرة المؤسسة على توفير تجديلات وتحسينات مستمرة تعمل على خلق وتدعيم ميزة تنافسية مستدامة بناء على التفوق في الأداء الاقتصادي" (بوعقل 2019، 19)

ثانياً: الفرق بين المنافسة الحرة والمنافسة الاحتكارية.

تتخذ المنافسة أشكالاً متعددة، بدءاً من المنافسة الكاملة حيث يكون هناك عدد كبير من البائعين والمشتريين، وصولاً إلى الاحتكار الذي يسيطر فيه بائع واحد على السوق. لكل نوع من أنواع المنافسة خصائصه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل دراسة المنافسة أمراً ضرورياً لفهم ديناميكيات السوق وكيفية تأثيرها على الاقتصاد بشكل عام.

قبل التطرق للفرق بين المنافسة الحرة والمنافسة الاحتكارية سوف نعرف المنافسة الحرة والمنافسة الاحتكارية

- **المنافسة الحرة:** تعني دخول السوق وممارسة النشاط الاقتصادي المرغوب فيه دون أية عوائق أو قيود وذلك

بهدف تحقيق الفاعلية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين (كتو 2017، 07). ويعرفها Roubier

على أنها تنافس بين التجار والصناع ومحاولة جذب الزبائن إليهم بأفضل الأسعار وأحسن جودة.

(Roubier 1952, 34)

- **المنافسة الاحتكارية:** يقصد بها وجود تشكيلة كبيرة من نفس المنتج وعدد كبير من البائعين الذين يحاول كل

واحد منهم تمييز سلعته لتكون مختلفة ومتميزة عن السلع المنافسة الاخرى (مختاري 2018، 90)

الجدول الموالي يبين الفرق بين المنافسة الحرة والمنافسة الاحتكارية

جدول رقم (1-1): الفرق بين المنافسة الحرة والمنافسة الاحتكارية

المنافسة الاحتكارية	المنافسة الحرة	معيار المقارنة
واحد فقط	عدد كبير جدا	عدد المنتجين (الشركات)
القدرة على تحديد الأسعار (مصدر الأسعار)	ليس لديهم القدرة على تحديد الأسعار (يتقبلون الأسعار كما هي)	القدرة على تحديد الأسعار
غير متماثلة (لا يوجد بدائل)	متماثلة تماما	المنتجات
حواجز عالية تجعل الدخول صعبا جدا	لا توجد حواجز	حاجز دخول وخروج من السوق
تستعمل الإعلان في بعض الأحيان	لا توجد حاجة للإعلان	الإعلان
في بعض الأحيان تكون اقل كفاءة لأنها لا تخشى المنافسة	عالية	كفاءة الإنتاج
يمكن ان تحقق ربحا كبيرا في المدى الطويل	في المدى الطويل يكون الربح معدوم تتساوى الإيرادات مع التكاليف	الربح

المصدر: (أرقام 2017)

ثالثا: دور المنافسة في تحفيز النمو الاقتصادي.

يمكن تعريف سياسة المنافسة عموماً بأنها مجموعة من السياسات والأدوات التي تهدف إلى تشجيع المنافسة في الأسواق وتعزيز كفاءة التخصيص التي تصاحبها عادةً. وتشمل سياسة المنافسة، على نطاق واسع، الجهود المبذولة في:

- منع التكتلات أو غيرها من الجهود المشتركة لتثبيت الأسعار (أو تخصيص السوق، أو الاتفاقيات المتعلقة بخصائص المنتج)؛
- منع عمليات الاندماج التي قد تؤدي إلى انخفاض كبير في المنافسة (أو تعزيز أي قوة سوقية قائمة بالفعل)؛
- منع الإجراءات الأحادية من جانب البائع التي قد تؤدي إلى تعزيز كبير في قوته السوقية.

إن هذه السياسات تلعب دوراً حاسماً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الشركات على زيادة إنتاجيتها وتقديم منتجات وخدمات أفضل وأرخص، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المستهلكين وزيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد (كركي 2025). في هذا الإطار يرى وايت (White 2008) مجموعة من الأدوار الممكن أن تلعبها سياسات المنافسة الحرة في تحفيز النمو الاقتصادي وهي:

- **تشجيع الادخار:** العوامل التي تعزز الادخار تشمل سياسات ضريبية مدروسة، وأسواق مالية فعّالة يمكن تعزيزها عبر دعم سياسة المنافسة، بالإضافة إلى نظام قانوني يحمي حقوق الملكية ويضمن للمدّخرين الاستفادة من مدخراتهم. كذلك، تُعد سيادة القانون عاملاً مهماً لأنها توفر للمدّخرين درجة معقولة من الاطمئنان حول نتائج قراراتهم، إلى جانب التأثيرات الثقافية الإيجابية التي تلعب دوراً داعماً.
- **تشجيع الاستخدام الأمثل للمدخرات:** من بين العوامل التي تُشجع على زيادة كفاءة الاستثمارات: سياسات ضريبية حكيمة، وسياسات تنظيمية حكيمة، وحقوق الملكية وسيادة القانون، وأسواق مالية فعّالة، وأسواق فعّالة عموماً (بحيث يتلقى المستثمرون إشارات سعرية فعّالة لتوجيه استثماراتهم). ومن الواضح أن سياسة المنافسة تُسهم في التأثيرين الأخيرين.
- **تشجيع تحسين الإنتاجية والابتكار:** نظراً لأن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على عوامل تتجاوز مجرد زيادة العمالة ورأس المال في عمليات الإنتاج، فإن تعزيز الإنتاجية والابتكار يُعتبر محورياً لتحقيق هذا النمو. ومن بين المحركات الرئيسية لتحسين الإنتاجية والابتكار تأتي السياسات الضريبية المدروسة، ونظام قوي لحماية حقوق الملكية الفكرية الذي يتيح للمبتكرين الاستفادة من عوائد إبداعاتهم، بالإضافة إلى سياسات تشجع الادخار والاستثمار باعتباره وسيلة لتعزيز الإنتاجية من خلال اقتناء السلع الرأسمالية الجديدة. كذلك، دعم التعليم والاستثمار في رأس المال البشري، بجانب وجود أسواق فعّالة قادرة على توفير إشارات سعرية دقيقة، يلعب دوراً حاسماً في تحفيز الابتكار الفعّال.
- **تشجيع ريادة الأعمال:** بالإضافة إلى الابتكار في المنتجات والعمليات كظاهرة تكنولوجية، يُعدّ تشجيع ريادة الأعمال، وخاصةً تلك المصاحبة للابتكار، عاملاً مساهماً آخر في النمو الاقتصادي. ومن بين العوامل التي تُعزز ريادة الأعمال الظروف الثقافية المواتية، والسياسات الضريبية الرشيدة، والسياسات التعليمية، وسيادة القانون، والأسواق التنافسية عموماً (بما يضمن استجابة رواد الأعمال لمؤشرات الأسعار المناسبة). ويمكن لسياسة المنافسة أن تُسهم بوضوح في هذا العنصر الأخير.
- **تشجيع الأسواق الفعّالة:** تُعتبر الأسواق الكفؤة محطّ اهتمام متكرر نظراً لدورها البارز كمحفز للعوامل الأخرى التي تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن دورها يتجاوز ذلك لتكون فاعلاً مباشراً في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يُمثل النظام الاقتصادي القائم على مؤشرات أسعار صحيحة أساساً يُساهم في توجيه الشركات نحو اتخاذ قرارات تتعدى الكفاءة التشغيلية المحدودة لتشمل خيارات استراتيجية مثل الاستثمار والابتكار والبحث والتطوير، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي قدماً. يُشكل الانفتاح على التجارة الدولية عنصراً محورياً في تحسين كفاءة الأسواق، حيث يتيح بيئة تُعزز من التنافسية. كذلك، تلعب سياسات المنافسة دوراً جوهرياً في هذا السياق، سواء من خلال تعزيزها المباشر للأسواق الكفؤة أو من خلال تأثيرها

الثقافي الذي يُحفز السياسات الحكومية الأخرى، كالسياسات التنظيمية، نحو تبني نهج يُعزز الأسواق ذات الطابع التنافسي والنتائج الاقتصادية الفعالة.

ووجود المنافسة في السوق يؤدي الى زيادة معدل التقدم التكنولوجي من خلال: (كركي 2025)

- تحفيز الشركات على الابداع والابتكار لتحسين جودة المنتجات والخدمات.
- يشجع الشركات على الحصول على ميزات تنافسية يتفوقون من خلالها على منافسيهم.
- كما تؤدي المنافسة الى زيادة الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية من خلال تطوير أساليب الإنتاج وتشجيع خفض التكاليف.
- تقديم المنتجات والخدمات بأسعار مناسبة مع الاحتياجات والقدرات الموجودة في السوق بشكل يتماشى مع المتطلبات المتغيرة للمستهلكين.

المطلب الثاني: أشكال المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية

تتعدد أشكال المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية بحسب طبيعة السوق، وعدد المنافسين، وطبيعة المنتجات أو الخدمات، ومدى تدخل الدولة. وفيما يلي أبرز أشكال المنافسة المعروفة في الاقتصاد:

أولاً: المنافسة السعرية وغير السعرية.

تتمثل اشكال المنافسة في:

- المنافسة السعرية (تخفيض الأسعار لجذب الزبائن).

يرى البعض ان المنافسة التسعيرية هي عبارة عن استراتيجية تسويقية تركز على استعمال السعر كأداة لجذب المستهلكين ولضمان البقاء في السوق.

ويقصد بها ان المؤسسة تقوم بخفض التكاليف حتى تتمكن من دخول السوق والسيطرة عليه، والحصول على هامش ربح كبير مقارنة مع المؤسسات المنافسة الاخرى. (رشيد، اكتوبر 2012)

كما تستخدم بعض الشركات استراتيجيات التسعير لجذب الزبائن، وعلى سبيل المثال استراتيجية كشط السوق، وهي استراتيجية تعتمد عليها المؤسسات التي تقدم منتجات جديدة بأسعار عالية وبعد ها تعمل على خفض الأسعار بشكل تدريجي عندما يبح اقل أهمية ومع نهاية عمره، واستراتيجية اختراق السوق وهي استراتيجية تستخدمها الشركات التي ترغب في غزو أسواق جديدة ويكون من الصعب عليها الحصول على حصة في هذه الأسواق، حيث تباع المنتجات بأسعار اقل بكثير مقارنة مع المنافسين (التجارة الالكترونية 2025).

بالإضافة الى: (وديع 2003، 07)

- المنافسة غير السعرية: تعني قدرة المؤسسة على تقديم ميزة مقارنة مع ما يقدمه المنافسين من حيث سرعة الاستلام، تخفيض تكاليف الاستعمال، الخدمات المقدمة مع المنتج... الخ
- التنافسية النوعية: تتمثل في الجودة والنوعية الملائمة، بالإضافة الى عنصر الابداع التكنولوجي، فالمؤسسة تستطيع دخول السوق والسيطرة عليه إذا كانت منتجاتها ذات جودة عالية، واسعارها مرتفعة.
- التنافسية التقنية: حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في الصناعات عالية التقنية،
- التسويق: المنافسة من خلال عملية التسويق هي حالة التنافس بين الشركات لزيادة مبيعاتها، إيراداتها، او حصتها في السوق، حيث تستخدم الشركات استراتيجيات متنوعة للتغلب على المنافسة، مثل تحديد نقاط قوة وضعف المنافس، تطوير منتجات أو خدمات فريدة، بالإضافة الى تقديم عروض جذابة للعلاء.
- خدمات ما بعد البيع: هي مجموع الخدمات التي تقدمها المؤسسات او البائع لزبون وتكون بعد عملية البيع، بمقابل أو دون مقابل، مثل خدمات التوصيل، والصيانة، التركيب، المراقبة التقنية... الخ (مديرية التجارة لولاية بسكرة 2021)

ثانيا: المنافسة المحلية مقابل الدولية.

تعتبر المنافسة من العوامل الأساسية التي تؤثر على أداء الشركات، إلا أنه يوجد اختلاف بين المنافسة الدولية والمنافسة المحلية من حيث الاستراتيجيات والأدوات المستعملة في المنافسة. وفيما يلي أهم الاختلافات الموجودة بين المنافسة المحلية والمنافسة العالمية:

1- المدى الجغرافي¹:

في سياق دراسة المنافسة، يبدو أن الموقع قد حظي بتجاهل ملحوظ، حيث اتسمت غالبية الأبحاث بالتركيز على هيكل الصناعة، ومصادر الميزة التنافسية، والعمليات التنافسية بمعزل عن أهمية الموقع. في معظم الأحيان، كانت معالجة موضوع الموقع تستند إلى المسلمات التقليدية لنظرية التجارة، حيث اعتمد القرار المتعلق باختيار الموقع وتأثيراته على إطار عمل يسعى إلى تقليل تكاليف المدخلات. تمثلت الخصائص الأساسية للموقع في اعتبارات مثل تكلفة الأرض، والعمالة، ورأس المال، والطاقة، وما إلى ذلك. ومن هذا المنطلق، اعتُبرت قرارات اختيار الموقع بمثابة مسألة تشغيلية بحتة أكثر منها استراتيجية بعمق. فور توصل الشركة إلى صيغة

¹ راجع:

- (Knight, et al. 2020)
- (Porter 1994)
- (Claessens and Van Horen 2007)

محددة للتنافسية، كان اختيار المواقع يتم بمعايير تسعى لخفض تكاليف العمليات المختلفة للشركة. ومع ذلك، بدأت هذه النظرة إلى الموقع تتغير مؤخرًا في ظل تأكيدات علمية وتقنية متزايدة على تضائل تأثيره المحدود أصلاً. ويرجع ذلك إلى التقدم التقني المستمر في مجالات النقل والاتصالات، بالإضافة إلى تقليص العوائق التنظيمية التي تفصل بين المواقع المختلفة من خلال سياسات مثل تخفيض الحواجز التجارية وتحرير أسواق المال. أصبح من المسلّم به على نطاق أوسع أن العلاقة التقليدية بين الموقع وتقليل تكلفة المدخلات آخذة في الضعف. فقد أصبحت الشركات قادرة على الوصول إلى المدخلات عبر أسواق عالمية تتميز بالكفاءة، أو حتى تستطيع تفكيك أنشطتها محددة من سلسلة القيمة الخاصة بها وتحديد مواقعها ضمن بيئات معينة للحصول على مدخلات منخفضة التكلفة دون الحاجة إلى إعادة تموضع النشاط التجاري بأكمله. وقد ساهمت الانخفاضات الكبيرة في تكاليف النقل والاتصالات في تمكين الشركات من تحقيق هذا النوع من التقسيم الاستراتيجي لسلسلة القيمة بشكل أكثر فاعلية.

في سياق التحليل الاقتصادي المعاصر، يذهب العديد من الباحثين والمراقبين إلى اعتبار الموقع الجغرافي أقل أهمية في عصر المنافسة العالمية المتزايدة، حيث يعتقد البعض أن الحدود الجغرافية والسياسية لم تعد تشكل عائقاً أمام حركة الشركات أو هويتها. يُطرح هذا الرأي بالاستناد إلى تصورات تفيد بأن الشركات يمكنها تجاوز الاعتماد التقليدي على الموقع والانفتاح نحو فضاءات اقتصادية عالمية. رغم ذلك، فإن هذه المقاربة النظرية حول تفكيك أهمية الموقع الجغرافي لا تتسق مع الأدلة التجريبية الراسخة. فالتفاوتات المستمرة والواضحة في الأداء الاقتصادي بين الدول، وكذلك بين المدن والأقاليم داخل الدول نفسها، تعكس أهمية الموقع في السياقات الاقتصادية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر تحليل الأصول الوطنية للمنافسين الدوليين الناجحين دوراً محورياً للموضع الجغرافي في تحقيق ميزة تنافسية. تجلّى هذا الأمر بوضوح في دراسة أنماط النجاح التنافسي الدولي ضمن قطاعات وصناعات متنوعة، حيث شمل البحث التحليلي عشر دول تجارية رائدة كمرحلة أولى، ثم امتد ليشمل عدداً أوسع من الدول. ومن خلال فحص مئات الصناعات، بما في ذلك القطاعات الناشئة مثل البرمجيات، المواد المتقدمة، والتكنولوجيا الحيوية، تبين أن غالبية المنافسين الدوليين البارزين يتركزون في عدد محدود من الدول، وأحياناً يقتصر تركّزهم في دولة واحدة فقط. هذه النتائج تؤكد بأن الموقع الجغرافي لا يزال يلعب دوراً إستراتيجياً في تشكيل الديناميات الاقتصادية العالمية.

2- تنوع المنتجات والخدمات (Wiersema and Bowen 2008).

المنافسة الأجنبية تؤثر بشكل كبير على النشاط التجاري الأساسي للشركة داخل سوقها المحلي، مما ينعكس بدوره على استراتيجيتها للتوسع والتنوع الدولي. وتظهر هذه المنافسة في شكلين رئيسيين: أولاً، استيراد السلع المنتجة خارج الدولة، وثانياً، مبيعات الشركات التابعة لشركات أجنبية تقوم بالإنتاج داخل السوق المحلي للشركة. ورغم أن كلا الشكلين يؤديان إلى زيادة حدة التنافس في السوق المحلية، إلا أن الشركات الأجنبية يمكن

أن تفرض تحديًا أكبر بسبب امتلاكها قدرات خاصة ترتبط ببلداتها الأصلية وبيئاتها، تختلف بشكل جوهري عن المهارات والإمكانات التي تتمتع بها الشركات المحلية.

ففي المنافسة المحلية غالبًا ما تكون المنتجات والخدمات المقدمة موجهة نحو احتياجات وتفضيلات السوق المحلي. وفي الغالب تكون المنافسة أقل تنوعًا، حيث تركز الشركات على تلبية احتياجات المستهلكين المحليين. أما المنافسة الدولية فتتطلب من الشركات تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات تتناسب مع ثقافات وأسواق مختلفة، وفي نفس الوقت يجب أن تكون الشركات قادرة على التكيف مع التغيرات في الطلب العالمي.

3- استراتيجيات التسويق (Porter 1994):

في المنافسة المحلية يكون تركيز الاستراتيجيات التسويقية على العلاقات المحلية وفهم العادات والتقاليد الثقافية، وتكون الحملات الإعلانية أكثر تخصيصًا للسوق المحلي. أما في المنافسة الدولية تحتاج الشركات إلى استراتيجيات تسويق عالمية تأخذ في الاعتبار الفروق الثقافية والاقتصادية بين الأسواق المختلفة، كما تتطلب الحملات الإعلانية تكيف الرسائل لتناسب مع مختلف الثقافات.

4- التكاليف والموارد:

المنافسة على المستوى المحلي تكون تكاليف التشغيل أقل بسبب عدم الحاجة إلى التوسع الدولي، لكن في هذه الحالة ستواجه الشركات المحلية تحديات في الوصول إلى الموارد والابتكار. كما أن لمنافسة على المستوى الدولي تتطلب استثمارات أكبر في البحث والتطوير، بالإضافة إلى تكاليف الشحن والتوزيع عبر الحدود. ومع ذلك، يمكن أن توفر فرصًا أكبر للنمو وزيادة الإيرادات.

5- التحديات القانونية والتنظيمية (Gerber 2012).

تواجه الشركات التي تسعى للتنافس في الأسواق الدولية مجموعة من التحديات القانونية والتنظيمية. فيما يلي أبرز هذه التحديات:

- **التشريعات المحلية والدولية:** تختلف القوانين من دولة إلى أخرى، مما يتطلب من الشركات فهم القوانين المحلية في كل سوق تعمل فيه. كذلك يجب على الشركات الامتثال لمجموعة متنوعة من المعايير القانونية مثل قوانين حماية المستهلك، والبيئة، وحقوق العمال كل هذه التشريعات قد تمثل عوائق دخول وتحمل الشركات الأجنبية مزيد من التكاليف.

- **قوانين التجارة الدولية:** تعتبر قوانين التجارة الدولية من بين عوائق الدخول التي تواجه المؤسسات؛ حيث تؤثر الرسوم الجمركية والضرائب على تكاليف المنتجات، مما يعيق القدرة التنافسية للمؤسسات. كما أن اختلاف الاتفاقيات التجارية بين الدول تؤثر على إمكانية الوصول إلى الأسواق وشروط التنافس.
 - **حماية الملكية الفكرية:** تواجه الشركات التي تريد التنافس في الأسواق الدولية تحديات في حماية حقوق الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية) في أسواق جديدة، فإذا كان من الصعب تنفيذ حقوق الملكية الفكرية في الدولة بسبب ضعف الأنظمة القانونية فإن المؤسسات صاحبة حقوق الملكية تحجم عن الاستثمار في هذه الدولة.
 - **المسؤولية القانونية:** بعض الدول تطبق قوانين صارمة فيما يخص المسؤولية عن المنتجات والمسؤولية عن الأضرار البيئية، لذلك يمكن أن تتعرض الشركات لمخاطر قانونية ودعاوي قضائية إذا خالفت هذه القواعد.
 - **قوانين العمل:** تختلف قوانين العمل من دولة إلى أخرى، مما يتطلب من الشركات الامتثال لمتطلبات مختلفة تتعلق بحقوق العمال وظروف العمل، كما قد تواجه الشركات تحديات في توظيف العمالة المحلية بسبب القوانين المتعلقة بالهجرة والتوظيف.
 - **التنظيمات المالية:** تجبر التشريعات المالية الشركات إلى الامتثال للقوانين المالية والمصرفية في كل دولة، مما يتطلب مصاريف إضافية من أجل تحقيق هذا التوافق، من تفرض العديد من الدول متطلبات صارمة لمكافحة غسل الأموال، مما يزيد من تعقيد العمليات التجارية.
 - **القيود على الاستثمار الأجنبي:** قد تفرض بعض الدول قيودًا على الاستثمار الأجنبي، مما يعيق قدرة الشركات على دخول الأسواق الجديدة. كما قد تتعرض الشركات الأجنبية لمخاطر التأميم أو المصادرة.
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المنافسة بين المؤسسات.**

توجد عدة عوامل تتحكم في المنافسة أبرزها حجم المؤسسة، طبيعة السوق، التكنولوجيا والابتكار، القوانين واللوائح الاقتصادية، وفيما يلي شرح لهذه العوامل.

أولاً: حجم المؤسسة (كبيرة، متوسطة، صغيرة).

- **المؤسسات ذات الحجم الكبير:** تعتمد المنافسة في السوق إلى حد كبير على حجم المؤسسات المشاركة فيه، فالمؤسسات الكبيرة لديها مزايا تنافسية مثل القدرة على تحمل تكاليف الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة، وتكون أقل مرونة. (جبار 2003، 215)

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويتميز هذا النوع من المؤسسات بأنه أكثر مرونة وتكيف بسرعة مع التغيرات في السوق، كذلك سهولة دخولها وخروجها من السوق، كذلك تعتمد على تكنولوجيا بسيطة، وانتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة (جبار 2003، 215)

ثانيا: طبيعة السوق.

- **السوق المحتكر:** يشير مفهوم سوق الاحتكار إلى ذلك النوع من الأسواق الذي لا يعتمد على وجود المنافسة، ويعدّ نقيضا لسوق المنافسة الكاملة، ويعتمد سوق الاحتكار على الاحتكار الكامل للمنتجات والخدمات حيث يكون المحتكر هو الذي يوفر الخدمات والسلع بغض النظر عن ثمنها، وذلك لغياب المنافسة، ويُعتبر سوق الاحتكار قليل الإيرادات مقارنة بسوق المنافسة الكاملة، ويمكن للمحتكر في سوق الاحتكار أن يحدد أعلى سعر مقابل السلع والخدمات التي يقدمها وذلك لأنه يُعتبر المورد الوحيد لهذه السلع، وعليه فإنه هو من يحدد سعر منتجه، وعادة ما يكون هذا السعر أعلى من السعر في السوق التنافسية ولذلك فإن عدد العملاء فيه أقل. (براء 2023)
- **السوق المفتوح:** هو نظام اقتصادي بدون قيود (أو قيود قليلة) على نشاط السوق الحرة. يتميز السوق المفتوح بغياب التعريفات والضرائب ومتطلبات الترخيص والإعانات والنقابات وأي لوائح أو ممارسات أخرى تتعارض مع نشاط السوق الحرة. قد يكون للأسواق المفتوحة حواجز تنافسية للدخول، ولكن لا توجد أي حواجز تنظيمية للدخول. (amw.al 2025)
- **السوق التنافسي:** يتميز هذا السوق بخصائص محددة ودقيقة تجعله مثالاً من جوانب عديدة، حيث يتحرك السعر بحرية تامة عبر آلية العرض والطلب دون تدخل من أحد، مما يُمكن الفاعلين الاقتصاديين من إتمام صفقاتهم بحرية ودون أية عوائق تجعل بعضهم يسيطر على الاقتصاد دون البعض الآخر، حيث يكون قانون السوق الأسمى هو العرض والطلب، والحكم الأكبر بين البائعين والمشتريين هو السعر. (أحمد 2025)

ثالثا: القوانين واللوائح الاقتصادية.

- يتم تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار عن طريق وضع تشريعات وإجراءات قانونية لمنع السلوك والممارسات الضارة بالمنافسة، واستخدام سياسات مكافحة الاحتكار من خلال القوانين التي تمنع أنواعا معينة من السلوكيات مثل الاحتكارات الكاملة، أو التركيز في احتكار القلة. (قويسم 2021، 456)

رابعاً: التكنولوجيا والابتكار.

بسبب المنافسة بين الشركات ورغبتها في السيطرة على السوق تلجأ المؤسسات الى زيادة الابتكار وتطوير أفكار جديدة، ما يدفعها الى البحث والتطوير، وظهور منتجات جديدة. (fastercapital, <https://fastercapital.com/ar/> 2022)

المطلب الرابع: آثار المنافسة الاقتصادية ومؤشرات قياسها.

في الأسواق التنافسية، يسعى المنتجون إلى جذب المستهلكين من خلال تقديم سلع وخدمات متميزة بأسعار تنافسية. هذا التنافس لا يؤدي فقط إلى تحسين الخيارات المتاحة للمستهلكين، بل يعزز أيضاً من كفاءة الشركات في استخدام الموارد، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن المنافسة إذا لم تلعب بضوابط قد ينجر عنها آثار سلبية كبيرة، لذلك يمكن أن نجد للمنافسة الاقتصادية آثار إيجابية وأخرى سلبية تتمثل في:

أولاً: الآثار الإيجابية للمنافسة.

تتمثل الآثار الإيجابية للمنافسة فيما يلي:

- **تحسين جودة المنتجات والخدمات:** عندما تعمل المؤسسات على تحسين جودة المنتجات والخدمات، والعمل على تطويرها بصورة مستمرة، لذلك اتبعت العديد من المؤسسات ان التحسين المستمر في الجودة ضرورة لاستمرارها في المنافسة. (قرش 2011، 195)
- **خفض الأسعار:** يقصد بخفض السعر وضعية تقوم من خلالها مؤسسة مهيمنة بتحديد أسعارها بشكل يسبب لها خسائر، أي ان هذه المؤسسة تستغني عن ارباح لمدة قصيرة بهدف ابعاد أحد او مجموعة من المنافسين، او جعل دخول منافسين جدد للسوق صعبة، ثم تقوم المؤسسة بعد تحيقي أهدافها برفع أسعارها. (شريط 2018، 208)
- **تحفيز الابتكار والابداع:** تساهم المنافسة في تعزيز الابتكار، حيث تدفع الشركات إلى تطوير تقنيات جديدة وتحسين منتجاتها لتلبية احتياجات المستهلكين المتغيرة. وبالتالي، فإن المنافسة ليست مجرد سمة من سمات السوق، بل هي قوة دافعة رئيسية تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية الاقتصادية. كما أن للابتكار والابداع أهمية في تعزيز منافسة المؤسسة؛ حيث يمكنها في زيادة حصتها السوقية، يمكن المؤسسة من مواكبة التسارع التكنولوجي، زيادة أداء المؤسسة، حماية المؤسسة من الداخلين الجدد، تأثير الابداع على المنافسة السوقية وتطوير العنصر البشري. (موسي 2013، 13)

- تحسين كفاءة استخدام الموارد: تتمثل موارد المؤسسة في الموارد الملموسة وغير الملموسة مثل العوامل الأساسية للإنتاج، الطاقة والمواد الأولية، قنوات التوزيع... الخ، ويتطلب تمتع المؤسسة بالمهارة، المعرفة والخبرة... الخ، تضمن الموارد ميزة تنافسية للمؤسسة والتي تجعلها تقود المنافسة. (حساني 216، 55)

ثانيا: الآثار السلبية.

- تهميش المؤسسات الصغيرة: ان حجم هذه المؤسسات، وتواضع قيمة أصولها يجعلها عرضة للعديد من المشاكل، أهمها مشكلة المنافسة مع غيرها من المؤسسات الضخمة الوطنية كانت او دولية، مما قد يؤدي الى تقليص إيراداتها وتقليص هوامش ربحها فتضطر للخروج من المنافسة. (بوحلايس 2016، 03)
- الاحتكار: يمكن ان يكون للاحتكار اثار سلبية عديدة على المنافسة في السوق، غالبا ما يؤدي غياب المنافسة، الى ارتفاع الأسعار وقلة تنوع المنتجات، وانخفاض الجودة، وفي غياب المراقبة للأسعار يمكن للمؤسسات الاحتكارية ان تفرض على المستهلكين اسعارا عالية، علاوة على ذلك يمكن للاحتكار ان يعرقل الابتكار والتطور التكنولوجي، مما يحد من خيارات المستهلك (fastercapita 2025).

ثالثا: مؤشرات قياس التنافسية.

للتنافسية مجموعة من المؤشرات تتمثل في: (دويس 2005، 10)

- الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، كما تشكل الحصة السوقية مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي انها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، لكن يمكن ان تتجه تنافسية المؤسسة نحو التراجع.
- تكلفة التصنيع: تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة الزهيدة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويرجع ذلك اما لانخفاض انتاجيتها أو أن عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معا، وانتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كانت قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن ان يعزى ذلك الى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.
- الإنتاجية الكلية للعوامل: تقاس الإنتاجية للعوامل التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج الى منتجات، كما يمكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل او نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية أو الدولية، ويرجع نموها الى التغيرات القنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، او الى تحقيق وفورات الحجم... الخ، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.

بالإضافة الى: (عدنان 2004، 11)

- **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** تقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها المؤسسة مجموعة عوامل الإنتاج الى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل او نموها سواء الى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو الى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر هذا المؤشر بالفروقات عن الأسعار المستندة الى التكلفة الحدية.

- **الحصة السوقية:** يمكن لأي مؤسسة ان تحقق أرباحا، وتستحوذ على جزء هام من السوق المحلية بدون ان تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسة المحلية ان تكون ذات ربحية انية، لكنها غير قادرة على المنافسة عند تحرير التجارة، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها.

المبحث الثاني: ماهية مخاطر السيولة وعلاقتها بالمنافسة المصرفية

تمهيد:

تُعد البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورًا محوريًا في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. غير أن هذا الدور الحيوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على إدارة المخاطر التي تواجهها، وفي مقدمتها مخاطر السيولة، والتي تشكل تهديداً مباشراً لاستقرارها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والمقرضين على حد سواء.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، خاصة مع تنامي حدة المنافسة بين البنوك سواء من حيث تقديم المنتجات المالية أو اجتذاب العملاء، أصبحت البنوك تحت ضغط مستمر لتحقيق أعلى العوائد وتعزيز حصتها السوقية. إلا أن هذه المنافسة، وإن كانت مؤشراً على ديناميكية السوق، قد تفضي في بعض الأحيان إلى زيادة تعرض البنوك لمخاطر السيولة، نتيجة تبني استراتيجيات تمويل أكثر جرأة أو تخفيف معايير الإقراض من أجل البقاء في السوق.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول المخاطر المصرفية

تعتبر المخاطر المصرفية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، لما لها من تأثير مباشر على استقرارها المالي ونجاعتها التشغيلية، وفي ظل تعاظم دور البنوك في الاقتصاد المعاصر، بات من الضروري الإحاطة بمختلف

أنواع المخاطر التي قد تهدد نشاطها. إذ إن الفهم الدقيق لهذه المخاطر يشكل أساساً لوضع استراتيجيات فعالة لإدارتها والتقليل من آثارها.

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية.

لا يوجد مفهوم محدد للمخاطر حيث تعددت المفاهيم لهذا المصطلح، وفيما يأتي أهم هذه المفاهيم:

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر كما يأتي: " احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إضعاف قدرة البنك على استمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى" (محمد، 2013، الصفحات 215-216).

والمخاطر المصرفية بأنها "الاحتمال القائم لتعرض البنك لخسائر أو تراجع في أرباحه نتيجة عوامل داخلية أو خارجية تؤثر في أدائه المالي أو التشغيلي" ويفهم من ذلك أن المخاطر لا تقتصر على الأخطار الظاهرة فقط، بل تشمل أيضاً تلك الاحتمالات الكامنة التي قد تؤثر على استقرار المؤسسة المصرفية (الكنواوي، 2011، صفحة 25).

إن المخاطر المصرفية تمثل "مجموعة من العوامل التي قد تؤدي إلى انحرافات سلبية في النتائج المتوقعة للنشاط المصرفي، سواء تعلق الأمر بالإيرادات أو الالتزامات أو السمعة السوقية للبنك"، ويشير هذا التعريف إلى أن هذه المخاطر قد تكون مالية (مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق)، أو تشغيلية (مثل تعطل الأنظمة الداخلية أو الأخطاء البشرية)، أو قانونية وتنظيمية ناتجة عن عدم الامتثال للضوابط والتشريعات (جابر، 2019، صفحة 18).

فالمخاطر المصرفية أصبحت أكثر تعقيداً مع تطور البيئة المصرفية وانتقال البنوك نحو التوسع في المنتجات والخدمات الرقمية، مما زاد من تعرضها لمخاطر جديدة مثل الهجمات السيبرانية، ومخاطر السمعة الناتجة عن تداول المعلومات السليبي، وهذا يتطلب من البنوك إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر، تعتمد أدوات قياس فعالة، كاختبارات الضغط (Stress Testing)، ونماذج القيمة المعرضة للخطر (Var) (عبد الله، 2020، صفحة 41).

من هذا المنطلق أصبح من الضروري أن تتبنى البنوك منهجاً علمياً وعملياً لإدارة المخاطر المصرفية، يجمع بين التنبؤ بالمخاطر والتخطيط المسبق لمعالجتها. كما أن الالتزام بتوصيات لجنة بازل ومعايير الحوكمة المالية يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والاستدامة في القطاع المصرفي.

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية،

وفيما يلي يمكننا التطرق إلى أهم هذه المخاطر:

أولا - المخاطر المالية: تتمثل فيما يلي:

- **مخاطر الائتمان:** تعرف مخاطر الائتمان أنها عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده، أو الائتين معا عند موعد استحقاقه، وسبب قد يرجع إلى العميل ذاته أو نشاطه أو سبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعمل أو البنك الذي يمنح الائتمان (حمزة، 2002، صفحة 178).

- **مخاطر السيولة:** تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحبات مفاجئة من قبل المودعين ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

- **مخاطر السوق:** هي الانحرافات غير الملائمة للقيم المنقولة، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات السوق والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف، وعموما إن أخطار السوق التي تتعرض لها البنوك هي تلك الناتجة عن تذبذب العوائد، معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول.

- **مخاطر أسعار الفائدة:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنك، لذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب.

- **مخاطر سعر الصرف:** يتمثل هذا النوع من المخاطرة في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية.

- **مخاطر التضخم:** والناجمة عن ارتفاع عام فالأسعار ومن ثم انخفاض في القوة الشرائية للعملة المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها البنك، فتعتبر البنوك أكبر المتضررين من التضخم لأن نسبة الأكبر من أصولها تكون بشكل قروض.

ثانيا - المخاطر غير المالية: تتمثل في:

- **مخاطر التشغيلية:** وهي الأخطاء المختلفة للبنك أثناء أداء نشاطاته منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب أو أجهزة الاتصالات الأخرى المختلفة، ومنها المتعلقة بالعمليات الناتجة عن عدم الدقة عند تنفيذ العمليات، ولقد عرفت لجنة بازل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والمنظمة.
- **مخاطر قانونية:** هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا القصور سهواً عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقاً أنها غير مقبولة لدى الحاكم ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والأوامر الرقابية والتشريعات التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.
- **مخاطر السمعة:** تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأداءه وعلاقاته مع عملائه والجهات كما أنها تنجم عن اشاعات سلبية عن البنك ونشاطه (نصر و مصطفى، جويلية 2007، صفحة 12)

ثالثاً: خصائص المخاطر المصرفية

- تتميز المخاطر المصرفية بجملة من الخصائص التي تجعلها من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، وتفرض عليها تطوير آليات دقيقة لإدارتها، وأهم هذه الخصائص:
- **التنوع والتداخل:** تتنوع المخاطر المصرفية ما بين مخاطر ائتمانية، وسوقية، وتشغيلية، وقانونية، وغيرها، وغالباً ما تتداخل فيما بينها، مما يصعب عملية تصنيفها بدقة. فقد تؤدي مثلاً أزمة سيولة إلى تفاقم المخاطر التشغيلية أو الائتمانية في الوقت ذاته (صويلح، 2016، صفحة 92).
 - **الطبيعة الديناميكية والمتغيرة:** تتغير طبيعة المخاطر المصرفية باستمرار نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية والمالية، والتطورات التكنولوجية والتنظيمية، ما يفرض على البنوك مراجعة أدوات تقييمها وتحليلها بشكل دوري (الدباس، 2012، صفحة 104).

- **عدم اليقين:** ترتبط المخاطر المصرفية بدرجة عالية من عدم اليقين، إذ يصعب التنبؤ بشكل دقيق بتوقيتها أو حجم تأثيرها. كما أنّ هناك صعوبات في قياس بعض المخاطر مثل المخاطر التشغيلية التي قد تنتج عن عوامل داخلية غير قابلة للقياس الكمي الدقيق (عزام، 2007، صفحة 121).
- **الأثر النظامي:** يمكن أن تتسبب بعض أنواع المخاطر المصرفية، خاصة إذا ما تم تجاهلها أو إساءة إدارتها، في انتقال الأزمة إلى مؤسسات مالية أخرى أو إلى النظام المالي ككل، مما يُعرف بالمخاطر النظامية (العبيدي، 2020، صفحة 76).

المطلب الثاني: مدخل للسيولة

السيولة من المفاهيم الأساسية في التحليل المالي، إذ تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون الوقوع في مشاكل مالية. وتُعد السيولة مؤشرا حيويًا على الصحة المالية لأي كيان اقتصادي، لما لها من تأثير مباشر على استمراريته ومرونته في مواجهة الأزمات. كما أن توفر السيولة بشكل كافٍ يساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة والمتعاملين معها، سواء كانوا موردين، مستثمرين أو مؤسسات مالية.

أولاً: تعريف السيولة

توجد عدة تعريفات للسيولة البنكية ولعلّ أبرزها ما يلي:

تعني السيولة البنكية بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله (محمود، 1986، صفحة 129).

كما تعرف على أنها قدرة البنوك على مقابلة التزاماتها التي تتمثل بصفة أساسية في تلبية طلبات مسحوبات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان أي السلفيات والقروض اللازمة لتنمية حاجات المجتمع (أحمد، 2008، صفحة 123).

كما تعرف أيضاً على أنها السيولة هي توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، وبعد البنك إذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم المصاريف بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة، وهذا

يعني إما أن يكون للبنك الأموال النقدية السائلة عند الحاجة وإما أن يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض أو بيع بعض الأصول ... من ناحية أخرى فإن السيولة هي تجمع بين التقدم والحذر المالي (هشام، 2008، صفحة 273).

بناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، من خلال توفر أصول قابلة للتحويل السريع إلى نقد دون خسارة جوهرية في قيمتها.

ثانياً: مفهوم مخاطر السيولة

يمكن تعريف مخاطر السيولة البنكية كما يلي:

تعرف مخاطر السيولة البنكية على أنها نوع من المخاطر يظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك التجاري وبشكل مفاجئ لإدارة البنك، مما يضطر إدارة البنك إلى بيع بعض أصول البنك خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة (أسعد، 2013، صفحة 353).

كما يمكن أن تعد مخاطرة السيولة مخاطرة قاتلة، وإن مثل هذه الحالة قد تكون ناتجة عن مخاطر أخرى نذكر منها على سبيل المثال الخسائر الهامة التي يمكن أن تلحق بالبنك نتيجة عجز العميل عن الدفع والذي من شأنه أن يخلق قضايا متصلة بالسيولة ومبعثاً للخوف فيما يتعلق بمستقبل البنك (حورية، 2014، صفحة 94).

تعرف أيضاً عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالدفع أي عدم وجود سيولة كافية في لحظة معينة حتى تتمكن من سداد ديونها أو الدفع لمورديها فهناك خطر في المستقبل على البنوك، حتى لو كانت لديها أموال كافية لضمان الملاءة المالية (بن سعدون، 2018-2019، صفحة 30).

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا بأن مخاطر السيولة هي عدم قدرة المؤسسة المالية أو الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، بسبب عدم توفر السيولة النقدية الكافية أو صعوبة تحويل الأصول إلى نقد دون تكبد خسائر كبيرة.

ثالثاً: مؤشرات قياس مخاطر السيولة المصرفية.

مخاطر السيولة تشير إلى احتمال عدم قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية عندما تصبح مستحقة، مما قد يؤدي إلى مشاكل مالية أو إفلاس. هناك عدة مؤشرات تُستخدم لتقييم مخاطر السيولة، وسنستعرض أبرزها (بن مبروك و حمري، 2022-2023)، (عبد الحميد 2004، 147-150):

1- مؤشر نسبة النقدية لإجمالي الودائع:

يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات النقدية الموجودة لدى البنك على إجمالي الودائع المتوفرة لديه. الهدف من ذلك هو تقييم قدرة البنك على سداد الودائع باستخدام السيولة النقدية التي يمتلكها والتي يمكنه إدارتها بشكل مباشر. ويتم حسابها باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية / إجمالي الودائع} = \frac{\text{جمالي النقدية (البنك المركزي + البنوك الأخرى + بحزينة البنك)}}{\text{الودائع إجمالي}}$$

2- نسبة الأصول السائلة/إجمالي الودائع:

تُحسب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي الأصول السائلة المدرجة في ميزانية البنك على إجمالي الودائع المودعة لديه. وتشمل الأصول السائلة النقدية المتوفرة في الخزينة، والأرصدة الموجودة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى، بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبأقل قدر ممكن من الخسائر. الهدف من هذه النسبة هو تقييم قدرة البنك على تلبية طلبات العملاء المتعلقة بسحب الودائع ذات الطبيعة الفورية، ويتم حسابها باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (شبه النقدية + شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

3- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة الأصول السائلة للبنك على إجمالي أصول الميزانية، تسمح هذه النسبة بتحديد الأهمية النسبية للأصول السائلة ضمن إجمالي أصول البنك، مما يساعد على تقييم وضع السيولة بشكل أكثر كفاءة مقارنة بمختلف استخدامات البنك الأخرى. ويتم قياسها باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (شبه النقدية + شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

4- نسبة القروض إلى الودائع (Loan-to-Deposit Ratio - LDR):

نسبة القروض إلى الودائع هي مقياس مالي يُستخدم لتقييم كفاءة البنوك في استخدام ودائع العملاء لتقديم القروض. تعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على الودائع لتمويل نشاطاته الإقراضية. فإذا كانت هذه النسبة

مرتفعة دل على أن البنك يستخدم نسبة كبيرة من ودائعه لتقديم القروض، مما قد يشير إلى زيادة المخاطر. إذا كانت النسبة مرتفعة جداً، قد يتعرض البنك لمخاطر سيولة. أما النسبة المنخفضة تدل على أن البنك يحتفظ بجزء كبير من ودائعه كاحتياطي، مما قد يشير إلى تحفظ البنك في منح القروض أو إلى عدم وجود طلب كافٍ على القروض. كما تسمح هذه النسبة بتقييم المخاطر المالية للبنك، إدارة السيولة، توجيه استراتيجيات النمو وتحديد مدى قدرة البنك على توسيع محفظة القروض. ويتم حساب هذه النسبة باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة القروض إلى الودائع}$$

5- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات (Liquid Assets to Total Liabilities Ratio) هي مقياس مالي يُستخدم لتقييم قدرة المؤسسة أو البنك على تغطية التزاماته المالية باستخدام الأصول السائلة المتاحة. تعكس هذه النسبة مدى قوة الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. فإذا كانت النسبة مرتفعة فإنها تشير إلى أن المؤسسة تمتلك أصولاً سائلة كافية لتغطية التزاماتها، مما يعكس قوة مالية جيدة وقدرة على الوفاء بالديون، أما إذا كانت النسبة منخفضة دل ذلك على أن المؤسسة تواجه صعوبة في تلبية التزاماتها مما يزيد من المخاطر المالية ويشير إلى ضعف في السيولة. فهذه النسبة تعتبر مؤشراً مهماً لقياس السيولة المالية للمؤسسة، حيث تساعد في تحديد مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، كذلك تساعد المؤسسات على إدارة المخاطر المالية من خلال ضمان وجود احتياطي كافٍ من الأصول السائلة، أيضاً تُستخدم في التخطيط المالي والاستراتيجي، حيث تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

$$\frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (شبه النقدية + شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الالتزامات}} = \text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات}$$

6- مؤشرات التحذير من خطر السيولة

يمكن أن يظهر مشكل السيولة في البنك بانخفاض اتجاه الأرباح ورأس المال، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تنبئ بإمكانية حدوث مشكل السيولة يجب على إدارة المخاطر دراستها وتحليلها، ومن أهم هذه المؤشرات يمكن ذكر:

- اتجاه سلمي وارتفاع الخطر في أي منتج

-تركيز سواء في جانب الأصول والخصوم

-تلف نوعية محفظة القروض.

-تراجع في أداء الأرباح

-ارتفاع سريع للأصول الممولة بودائع غير مستقرة

-حجم كبير لبنود خارج الميزانية

-انخفاض أداء البنك وتقييمه من أطراف خارجية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للعلاقة بين المنافسة المخاطر المصرفية.

تعتبر العلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية موضوعاً مهماً في الدراسات الاقتصادية والمالية. هناك عدة نظريات تفسر كيفي تؤثر المنافسة في سيولة المؤسسات. فيما يلي بعض هذه النظريات:

أولاً: نظرية المنافسة-ضعف:

تم تقديم نظرية المنافسة-الضعف لأول مرة من قبل كيللي (Keeley, 1990)، حيث أوضحت أن المنافسة المصرفية قد تشكل عائقاً أمام الاستقرار المالي. ففي ظل التشريعات والتنظيمات الصارمة والبيئة المحمية، تعتمد البنوك على قيمة امتيازها (franchise value) لتحقيق أرباح احتكارية (Marcus, 1984). وفي مثل هذه الحالة، تحرص البنوك على تنظيم سلوكياتها والميل نحو تقليل المخاطر لضمان الحفاظ على أرباحها طويلة الأجل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن زيادة المنافسة تقلل من قيمة الامتياز البنكي، مما يدفع البنوك للسعي وراء أصول أكثر خطورة لزيادة أرباحها، وهو ما قد يؤدي إلى تصاعد احتمالات المخاطرة المنهجية (Yeyati & Micco, 2007). عند تصميم نموذج ديناميكي لتحديد المواقف والأفعال ذات المخاطر الأخلاقية² في البنوك، توصل هيلمان وآخرون (Hellmann, Murdock, & Stiglitz, 2000) إلى أن تعزيز المنافسة المصرفية له تأثير مباشر في تقليل قيمة الامتياز البنكي. ونتيجة لذلك، تزداد احتمالية دخول البنوك في مشاريع عالية المخاطر، وبالتالي ترتفع مستويات المخاطرة المنهجية. أما ماركيز (Marquez, 2002)، فقد أشار إلى أن انخفاض مستوى المنافسة المصرفية قد يجعل من الصعب تقييم جودة المقترضين بفاعلية، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه البنوك. وعلى

² المخاطر النظامية، والمعروفة أيضاً باسم المخاطر السوقية، تشير إلى نوع من المخاطر التي تؤثر على السوق بأكمله أو على مجموعة كبيرة من الأصول، وليس على شركة أو استثمار محدد. هذه المخاطر تنشأ من عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تؤثر على جميع المستثمرين في السوق

الجانب الآخر، يرى ألين وجيل (Allen & Gale, 2004) أن تعزيز المنافسة المصرفية قد يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك، ولكنه قد لا يكون خياراً مثالياً لضمان الاستقرار المالي. كما وجد كل من سالاس وساورينا (Salas & Saurina, 2003) أن تزايد قوة السوق يرتبط عادةً بمستويات سيولة أعلى ومخاطر ائتمانية أقل. وأثبت أريس (Ariss, 2010) أن هناك تغيراً متزامناً عبر الزمن بين الاستقرار المالي والقوة السوقية للبنوك. وبنفس السياق، أشار جونزاليس وآخرون (González, Razia, Búa, & Sestay, 2017) إلى أن ارتفاع التنافسية في القطاع المصرفي يمكن أن يؤدي إلى تراجع الاستقرار المالي للنظام ككل.

ثانياً: نظرية المنافسة-الاستقرار

على عكس فرضية المنافسة-الضعف تعني أنه عندما تزداد المنافسة المصرفية، فإنها تساعد في تقليل مخاطر السوق وبالتالي تحسن الاستقرار المالي (Mishkin, 2009) (ميشكين، 2009). جادل كل من أميدو وولف (2013) وبويد وآخرون (2006) بوجود علاقة تبادلية بين درجة المنافسة المصرفية ومستوى المخاطرة. ففي سياق بيئة السوق، كما أوضح فيزكينو-غونزاليز وآخرون (2017)، فإن زيادة المنافسة تؤدي إلى انخفاض في معدل فائدة القروض المقدمة من البنوك، مما يساهم في تقليل المخاطر الأخلاقية³ المرتبطة بالمؤسسات المقرضة، فضلاً عن تقليل المخاطر السوقية بشكل عام. في الواقع، يُعد عمل بويد ودي نيكولو (2005) محورياً إلى حد كبير، حيث يركز على دراسة تأثير التحولات في هيكل السوق المصرفية على عملية تخصيص الأصول بين أسواق القروض والودائع.

فعندما تتنافس N من البنوك في سوقي الودائع والقروض بشكل متزامن، فإن التغيرات في قيمة N تؤثر على كلا السوقين، بناءً على إطار لعبة ديناميكية مطورة، تظهر العلاقة التفاعلية بين البنوك والمؤسسات أن المنافسة المصرفية تصبح أقل عرضة للتسبب في مخاطر نظامية. وقد توصل دي نيكولو وآخرون (De Nicolo, Boyd, & Jalal, 2006) إلى استنتاج مماثل تقريباً حيث أشاروا إلى أنه في بيئة سوق أقل تنافسية، يمكن للبنوك الأكبر رفع أسعار الفائدة على قروضها دون الحاجة إلى التنسيق مع البنوك الأخرى أو الالتزام بأسعار معينة تحددها السوق. ومن المثير للاهتمام، أنه مع ارتفاع تكلفة الاقتراض، يزداد أيضاً احتمال السلوك الأخلاقي الخطير للمقرض. وهذا يقلل من استقرار القطاع المصرفي، ويجعل السوق المالية عرضة لمزيد من التقلبات أيضاً. علاوة على ذلك، وجد بارث وآخرون (Barth, Lin, Lin, & Song, 2009) أيضاً أن المنافسة المصرفية تقلل من الفساد الذي يحدث في اقتراض وإقراض على مستوى البنوك، وبالتالي ضمان بعض الاستقرار المالي. في دراسة أخرى، أظهر أنجينر وزملاؤه (Anginer, Demirguc-Kunt, & Zhu, 2014) وجود علاقة بين مستوى المنافسة في

³ المخاطر الأخلاقية هو مفهوم اقتصادي يشير إلى الحالة التي يحدث فيها تغيير في سلوك الأفراد أو المؤسسات بعد أن يتم تأمينهم ضد المخاطر. بمعنى آخر، عندما يشعر الأفراد أو الشركات بأنهم محميون من العواقب السلبية لأفعالهم، قد يتصرفون بطريقة أكثر تحملاً أو غير مسؤولة.

القطاع المصرفي واستقرار النظام المصرفي. وفي السياق نفسه، أشار ليروي ولوكوت (Leroy & Lucotte, 2017) إلى أن تعزيز المنافسة بين البنوك يساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تقليص المخاطر النظامية التي تهدد هذه المؤسسات؛ ويتم تفسير هذه النتيجة بالقول إن ضعف المنافسة يؤدي بشكل نسبي إلى زيادة نزعة البنوك نحو اتباع سلوكيات محفوفة بالمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، أكد نيشيتا وزملاؤه (Batrancea, , Nichita, & Batrancea, 2018) أن ارتفاع درجة المنافسة المصرفية يرتبط بانخفاض المخاطر المنهجية بشكل ملحوظ. أما فيما يتعلق بالجانب الإداري لهذه الظاهرة، بيك وآخرون (Beck, Demirguc-Kunt, & Levine, 2004) اثبتوا أن تدخل الهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاع يعتمد بشكل أساسي على ردود الفعل الناتجة عن البنوك.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

تعتبر العلاقة بين المنافسة ومخاطر السيولة موضوعاً مهماً في الأبحاث المالية والمصرفية. فيما يلي ملخص لبعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

أولاً: دراسات السابقة باللغة العربية.

- دراسة (مطيع، 2022):

جاءت الدراسة بعنوان " أثر تغير سعر الصرف على سيولة المصارف الإسلامية. دراسة حالة بنك البركة السوري"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تغير سعر صرف الليرة السورية في سيولة المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة سورية خلال الفترة (الربع الرابع لعام 2010 – الربع الرابع لعام 2018)، بيّنت النتائج بقاء نسبة السيولة مرتفعة في بنك البركة سورية خلال الأزمة، وانخفاض قيمة العملة السورية حيث تجاوز سعر الصرف عتبة 500 ل.س مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016، ووجود أثر لسعر الصرف في حجم السيولة في بنك البركة سورية بقوة تفسيرية بلغت 57%. واقترح الباحث بناءً على النتائج، العمل على توجيه السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف بتفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، إصدار السندات والصكوك) لإيجاد بيئة وظروف مستقرة لأداء العمل المصرفي، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية باستثمار فائض السيولة لديها بالصكوك الإسلامية وإنشاء صناديق استثمار وتنويع صيغ الاستثمار.

- دراسة (رميصاء و شيماء، 2021):

جاءت الدراسة بعنوان "محددات مخاطر السيولة في البنوك التجارية" هدفت الدراسة بيان المحددات المؤثرة

على مخاطر السيولة في البنوك التجارية خلال الفترة 2013-2018، مع التركيز على العوامل الداخلية والخارجية . لتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على عينة شملت ستة بنوك تجارية عاملة في الجزائر على مدار ست سنوات، تمثل المتغير التابع للدراسة في نسب قياس السيولة، مثل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول غير السائلة إلى الخصوم السائلة . أما المتغيرات المستقلة فتضمنت حجم البنك، معدل كفاية رأس المال، معدل القروض إلى الودائع، معدل نمو القروض، العائد على حقوق الملكية، ومؤشرات التضخم والناتج المحلي الإجمالي . وباستخدام نماذج التحليل الإحصائي البانل، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ توجد علاقة مؤثرة للعوامل الداخلية مثل نسبة القروض إلى الودائع ومعدل كفاية رأس المال على مؤشرات مخاطر السيولة.
- ✓ لا يوجد تأثير للعوامل الداخلية مثل معدل نمو القروض، العائد على حقوق الملكية، وحجم البنك على مؤشرات مخاطر السيولة.
- ✓ العوامل الخارجية مثل معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي لا تؤثر على مؤشرات مخاطر السيولة.

دراسة (محمدي و بوزيد، 2022): جاءت بعنوان "محددات مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان محددات مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية خلال الفترة (2007-2021). وهذا عن طريق التركيز على مجموعة من المتغيرات، وبغية تحقيق هذا تم بالاعتماد على عينة من البنوك الإسلامية العاملة في سوق المال الكويتي، إذ ضمت الدراسة أربع بنوك لمدة خمسة عشرة سنة. حيث تمثل المتغير التابع للدراسة في نسبي التغطية والقروض إلى إجمالي الأصول، والمتغيرات المستقلة كانت معدل كفاية رأس المال، نسبة التوظيف، العائد على الموجودات (الأصول) وحجم البنك. باستخدام نماذج بانل اعتمادا على برنامج Eviews، توصلنا إلى وجود تأثير لنسبة التوظيف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية بدلالة نسبة التغطية ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول، وكذا يوجد تأثير لحجم البنك على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية بدلالة نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، وإلى عدم وجود تأثير للعائد على الموجودات على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية بدلالة نسبة التغطية، وعدم وجود تأثير لمعدل كفاية رأس المال على مخاطر السيولة بدلالة نسبة التغطية ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول

- دراسة (انساعد و طيبي، 2021-2022):

جاءت الدراسة بعنوان "السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة عين الدفلى)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير السياسة النقدية على السيولة

النقدية في بنك القرض الشعبي الجزائري. خلصت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة النقدية والسيولة النقدية، حيث يؤثر نمو الكتلة النقدية على قدرة البنك في تلبية التزاماته المالية.

- دراسة (سوداني و حمدوش 2023):

جاءت الدراسة بعنوان "مؤشر هيرشمان-هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016-2020)"، هدفت الدراسة إلى تقييم درجة المنافسة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2020، وذلك باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI)، الذي يعتمد على قياس نسبة التركيز السوقي لتحديد مدى التوازن في السوق. شملت الدراسة جميع البنوك الناشطة في القطاع البنكي الجزائري. توصلت النتائج إلى ارتفاع ملحوظ في درجة التركيز السوقي لصالح البنوك العمومية، وهو ما يشير إلى أن السوق البنكية الجزائرية خلال فترة الدراسة شهدت منافسة محدودة بسبب هيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي. لذلك، يبدو من الضروري إعادة النظر في السياسات المتعلقة بتنظيم القطاع البنكي، من خلال تشجيع البنوك الخاصة على تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، وتعزيز الخدمات البنكية الرقمية خصوصاً أدوات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تطوير شبكة المنتجات البنكية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الجزائري. هذا النهج من شأنه أن يساهم في تحقيق مستوى أعلى من الشمول المالي وتحسين أداء القطاع البنكي، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز درجة المنافسة بين المؤسسات البنكية.

ثانيا: دراسات السابقة باللغة لأجليزية.

- دراسة: (Audo, 2014):

جاءت الدراسة بعنوان: "The relationship between inflation rates and liquidity of commercial banks in Kenya"، سعت إلى تحديد العلاقة بين معدلات التضخم وسيولة البنوك التجارية في كينيا. تألف مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الـ 43 في كينيا العاملة خلال الفترة من 2008 إلى 2013. استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة. كان معدل التضخم المتغير المستقل، بينما كانت نسبة السيولة المتغير التابع. ولم يجد تحليل الانحدار أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم ونسبة السيولة في البنوك التجارية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن التضخم ليس متغيراً اقتصادياً كلياً ذا دلالة إحصائية يؤثر على نسبة السيولة في البنوك التجارية.

- دراسة (Schnabl & Wang, 2023):

جاءت الدراسة بعنوان "Banking on Uninsured Deposits"، عملت هذه الدراسة على نمذجة تأثير أسعار الفائدة على مخاطر السيولة لدى البنوك، حيث تعتمد هذه المؤسسات على امتياز الودائع للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصولها. مع ارتفاع أسعار الفائدة، تشهد البنوك انخفاضاً في قيمة أصولها، يقابله ارتفاع في قيمة امتياز الودائع لديها. ومع ذلك، فإن استمرار هذه القيمة يتوقف على بقاء الودائع داخل البنك، الأمر الذي يجعل امتياز الودائع عرضة للخطر، خاصةً إذا كانت الودائع غير مؤمنة.

يتضح أنه عند انخفاض أسعار الفائدة، لا يحدث خلل في توازن التشغيل، ولكن مع ارتفاع الأسعار، يظهر خطر حدوث تدافع على سحب الودائع. السبب في ذلك يعود إلى زيادة قيمة امتياز الودائع مع ارتفاع الأسعار، مما يجعل التدافع أكثر خطورة وتدميراً، وبالتالي أكثر احتمالاً. لمنع التدافع، يجب على البنك أن يضمن أن قيمة امتياز الودائع غير المؤمنة لا تتفوق على حقوق الملكية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقصير مدة الأصول، مما يقلل من انخفاض قيمتها عند ارتفاع الأسعار. إلا أن هذه الخطوة تؤدي إلى تعطيل تحوط البنك ضد مخاطر أسعار الفائدة، مما قد يعرضه للإفلاس إذا انخفضت الأسعار.

بالتالي يمثل امتياز الودائع غير المؤمنة تحدياً للبنوك في إدارة المخاطر؛ فلا يمكن لها حماية نفسها من مخاطر أسعار الفائدة والسيولة بشكل كامل في الوقت ذاته. ومع ذلك، يمكن للبنوك التغلب على هذه المعضلة عبر اعتماد استراتيجيات مثل شراء أدوات مالية ذات عوائد تشبه الخيارات أو زيادة رأس المال بالتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة. تساعد هذه الحلول في تقليل الحاجة إلى رأسمال إضافي يدعم استقرار البنك عند مواجهة تدافع المودعين عند ارتفاع أسعار الفائدة، كما تحمي البنك من الإفلاس إذا حدث انخفاض كبير في الأسعار.

- دراسة (Ahamed, 2021):

تدرس الدراسة العوامل الخاصة بالبنك والعوامل الخارجية التي تؤثر على مخاطر السيولة في البنوك التجارية في بنغلاديش. أجريت الدراسة باستخدام بيانات 23 بنكاً من 2005-2018، واستُخدمت بيانات اللوحة لإجراء تحليل الانحدار. من بين العوامل الخاصة بالبنك، يرتبط حجم الأصول ارتباطاً سلبياً بمخاطر السيولة. كلما زاد حجم البنك، كان وضع السيولة أفضل وانخفضت مخاطر السيولة. لعائد حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال علاقة إيجابية، ولكنها غير ذات دلالة إحصائية بمخاطر السيولة. في حالة العوامل الاقتصادية الكلية، يؤثر التضخم سلباً على مخاطر السيولة، بينما يؤثر الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي بشكل إيجابي. تزيد ائتمانات القطاعين الخاص والعام من الاستثمارات، مما يؤدي بدوره إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي. يقلل النمو في الائتمان المحلي من السيولة وقد يؤدي إلى الإعسار. ترتبط نسبة القروض القائمة إلى الأصول ارتباطاً إيجابياً بمخاطر السيولة لدى البنوك. عادةً ما تزيد البنوك

من صرف القروض/السلف لزيادة الربحية، مما يؤدي إلى تخفيف السيولة وتعزيز مخاطر السيولة. وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن العديد من العوامل غير ذات أهمية، ولكنها ذات علاقة إيجابية/سلبية، إلا أنه يتعين على البنوك تقييم العوامل بعناية لتجنب أزمة سيولة مستقبلية.

- دراسة (Muchtar & Samosir, 2020):

جاءت الدراسة بعنوان "The effect of funding liquidity on risk taking behaviour of conventional banks"، حيث أظهرت الدراسة أن ارتفاع معدلات البطالة له تأثير سلبي كبير على جودة محافظ القروض في البنوك الإيطالية خلال الفترة 1990-2010. يشير ذلك إلى أن زيادة البطالة تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة، مما يضعف السيولة المصرفية

- دراسة (Muhammad , 2024):

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير العوامل الخارجية (الاقتصاد الكلي)، والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، على مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، كما تُقاس من خلال نسبة التمويل إلى الودائع. ومنهج البحث المطبق هو تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام بيانات عينة من بنك الشريعة الإندونيسي (BSI) للفترة 2021-2023، مع الإشارة إلى التقارير المالية الشهرية. وتُظهر نتائج البحث أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي وهام على مخاطر السيولة، ممثلةً بنسبة التمويل إلى الودائع. وهذا يعني أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يُسهم في زيادة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية. وفي الوقت نفسه، يُؤثر التضخم بشكل إيجابي على مخاطر السيولة، كما تُقاس بنسبة التمويل إلى الودائع، مما يُشير إلى أن ارتفاع معدل التضخم يُسهم في زيادة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الزيادة في مخاطر السيولة إلى ظروف غير مناسبة لنسبة التمويل إلى الودائع. ويبين التحليل أن حوالي 40.3% من التباين في مخاطر السيولة يمكن تفسيره بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم، في حين أن النسبة المتبقية البالغة 59.7% تتأثر بعوامل أخرى لم تتناولها هذه الدراسة

- دراسة (Yaacob, Rahman, & Karim, 2016):

تحاول هذه الدراسة دراسة محددات مخاطر السيولة المقاسة بنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ومجموعتين من المتغيرات، وهما الاقتصاد الجزئي (الحجم، ونسبة كفاية رأس المال، والربحية، وجودة الأصول، وتخصص البنك) والاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم). شملت العينة 17 بنكاً إسلامياً في ماليزيا، وتغطي، بناءً على بيانات ثانوية، فترة من عام 2000 إلى عام 2013. تُظهر نتائجنا أن سمات البنوك، وهي نسبة كفاية رأس المال والتمويل، لها أهمية في مخاطر السيولة. بخلاف ذلك، فإن كلاً من المتغير

الاقتصادي الكلي، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، لهما أهمية أيضاً مع قياس السيولة المقترح من قبل اتفاقية بازل 111.

- دراسة (Nguyen, 2019)

جاءت بعنوان الربحية تحت ضغوط المنافسة للبنوك الفيتنامية " Profitability of Vietnamese Banks Under Competitive Pressure"، وهدفت إلى تحليل تأثير المنافسة على ربحية البنوك الفيتنامية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016، اعتمدت الدراسة على مؤشر ليرنر ومؤشر ليرنر المعدل لقياس المنافسة، فيما تم قياس الربحية من خلال معدل العائد. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية بين المنافسة والربحية، كما تأثرت الربحية بعوامل إضافية مثل دخول البنوك الأجنبية إلى السوق الفيتنامي. بناءً على النتائج، أوصت الدراسة بتعزيز السياسات التي تحمي البنوك المحلية في مواجهة المنافسة من البنوك الأجنبية القوية.

ثالثاً: الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

إن تحديد الفجوات البحثية هو خطوة أساسية في عملية البحث الأكاديمي، حيث يساعد الباحثين على توجيه جهودهم نحو مجالات تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف. من خلال سد هذه الفجوات، يمكن للباحثين أن يسهموا في تطوير المعرفة ويقدموا رؤى جديدة في مجالاتهم.

1- تحديد الفجوات البحثية.

الفجوة الزمنية: تناولت دراستنا فترة زمنية امتدت من سنة 2016 إلى غاية 2023، في حين لم نجد (حسب اطلاعنا) أي دراسة بلغت سنة 2013.

الفجوة مكانية: تناولت دراستنا 19 مصرفاً جزائرياً بين عام وخاص، قلما نجد دراسة تناولت هذا الحجم خلال فترة الدراسة 2016-2023، هذا العمل يتطلب منا عمل شاق جداً خلال طيلة السنة.

الفجوة المنهجية: معظم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها استخدمت طرق التقدير الساكنة للبيانات اللوحية

(Static panel data) أو استخدمت طرق التقدير المتحركة للبيانات اللوحية (Dynamic

panel data) بينما دراستنا تناولت الطريقتين معاً من أجل الكشف عن كيف سيكون أثر

المتغيرات المستقلة في حالة تحوط المؤسسة من أثر مخاطر السيولة للسنوات السابقة وفي حالة لم

تستطيع التحوط عن أثر مخاطر السيولة للسنوات السابقة.

الفجوة المعرفية: معظم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها وخاصة في جانبها التطبيقي لم تتفوق حول اتجاه محدد

لأثر المتغيرات المستقلة على مخاطر السيولة، وأوعزت ذلك لعدة كمستوى انفتاح الدولة والسياسات

النقدية المتبعة من طرق السلطات... لهذا سيكون لدراستنا اسهام في توضيح اتجاه وحجم أثر المتغيرات المستقلة التي اعتمدنا عليها في دراستنا وهذا في ضل السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من طرف الدولة الجزائري.

2- البناء على النتائج السابقة.

مكنتنا الدراسات السابقة من تحديد أهم المتغيرات المفسرة المؤثرة في مخاطر السيولة، ومن ثم تحديد النموذج الاحصائي المناسب الذي يفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

3- القيمة المضافة.

قدمت دراستنا نتائج اختلفت لحدا ما مع الدراسات السابقة من حيث نوع وحجم أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث اقترحت نوجد قياسي يمكن من قياس أثر المتغيرات المستقلة على مخاطر السيولة وهذا في حالتين: حالة وجود أثر لمخاطر السيولة للسنوات السابقة وفي حالة وجود أثر لمخاطر السيولة للسنوات السابقة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر المنافسة على مخاطر سيولة
خلال الفترة (2016-2023)

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة القياسية

المطلب الأول: عينة الدراسة وأدواتها.

أولاً: عينة الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على عينة تتكون من 19 مصرف جزائري، وقد تم اختيار هذه المصارف طبقاً لتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال طوال الفترة الدراسة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية 2023، الجدول التالي يوضح هذه المصارف:

الجدول رقم (2-1): متوسط حجم مصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2016-2023 بالكيلو دينار جزائري

متوسط القروض	متوسط الودائع	متوسطات الموجودات	
2,176,896,603	2,661,621,130	3,989,470,029	البنك الوطني الجزائري
2,129,370,920	2,943,081,056	3,606,648,438	البنك الخارجي الجزائري
1,783,404,975	2,322,014,148	2,613,207,934	القرض الشعبي الجزائري
1,068,861,646	1,520,896,579	1,644,083,496	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
1,244,782,560	1,511,550,891	1,609,810,341	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
878,656,833	1,031,856,873	1,198,230,169	بنك التنمية المحلية
225,825,699	325,124,736	392,748,522	بنك سوسيتي جنرال الجزائر
189,559,271	235,686,981	281,219,810	بنك الخليج الجزائري
158,773,569	226,981,718	275,050,440	بي ان بي باريبا الجزائر
140,075,006	225,661,348	266,806,760	بنك البركة
83,213,200	157,284,821	174,378,342	سيتي بنك الجزائر
84,783,157	154,080,424	171,791,263	بنك ناتكسيس الجزائر
109,777,378	134,986,864	166,417,659	بنك السلام
73,868,822	70,028,824	97,904,803	بنك الثقة الجزائر
45,439,127	84,295,924	96,428,552	بنك الاسكان الجزائر
64,609,422	81,245,106	93,003,984	البنك العربي الجزائري
56,690,111	52,839,983	83,844,255	بنك ABC الجزائر
53,481,574	60,160,814	79,070,301	فرانس بنك الجزائر
62,563,931	64,615,223	74,506,179	بنك HSBC الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المصارف

من خلال الجدول يتضح أن بنك البنك الوطني الجزائري هو أكبر المصارف الجزائرية بقيمة 3,989,470 مليون دينار جزائري، يليه بالبنك الخارجي الجزائري بقيمة 3,606,648.5 مليون دينار جزائري. أدنى متوسط حجم كان من حصة بنك HSBC الجزائر بقيمة 74,506 مليون دينار كما استحوذت ست بنوك عمومية على حصة سوقية قدرها 86.68 % بقيمة قدرها 14,661,450 مليون دينار جزائري.

كما بلغ متوسط الودائع المودعة ببنك الخارجي الجزائري 2,943,081 مليون دينار جزائري كأكبر حجم موجودات، يليه البنك الوطني الجزائري بقيمة 2,661,621 مليون دينار جزائري، كما حازت ستة بنوك العمومية على حصة سوقية من الودائع قدرت بـ 86.49 % بقيمة تقدر بـ 11,991,020 مليون دينار جزائري، كما يعتبر بنك الخليج الجزائري كأكبر بنك خاص بمتوسط قيمة موجودات تقدر بـ 281,220 مليون دينار جزائري، أما أدنى حجم وودائع كان نصيب بنك ABC الجزائر بقيمة قدرها 52,840 مليون دينار جزائري.

كما يتضح من خلال الجدول يتضح أن بنك البنك الوطني الجزائري هو أكبر المصارف الجزائرية التي قدمت فروض خلال فترة الدراسة بقيمة 2,176,896.5 مليون دينار جزائري، يليه بالبنك الخارجي الجزائري بقيمة 2,129,371 مليون دينار جزائري. أما أدنى متوسط حجم قروض ممنوح كان من حصة بنك الإسكان الجزائر بقيمة 45,439 مليون دينار، كما كانت حصة البنوك العمومية من قيمة القروض الممنوحة تقدر بـ 87.31 % بقيمة قدرها 9,281,973.5 مليون دينار جزائري.

ثانياً: أدوات الدراسة:

أدوات الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة وضمان صحة الفرضيات التي تم طرحها، اعتمدت الطالبة على أدواتين رئيسيتين:

- برنامج STATA 12: يُعتبر هذا البرنامج أحد التطبيقات المخصصة للتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي، حيث يتميز بكونه أداة متقدمة في التحليل القياسي، وتصميم وتقدير النماذج الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل البيانات الاقتصادية بشكل دقيق وشامل.
- برنامج Excel: يُعد من أبرز برامج الجداول الإلكترونية التي تُستخدم في إدارة البيانات وتحليلها، فضلاً عن استخدامها في تصميم الرسوم البيانية وتخطيط البيانات. وقد بدأت هذه البرمجيات كتطبيقات لتلبية الاحتياجات المالية، قبل أن تتطور لتشمل مهام مالية ومحاسبية متعددة مثل إعداد الرواتب وتقدير الموازنات وغيرها من العمليات ذات الطابع المالي.

المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة لمخاطر السيولة، والتي اخترناها بناء على عدد واسع من الدراسات التطبيقية السابقة التي اهتمت بتحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة وتحديد المتغيرات التي لها أهمية قوية تجريبيا عبر وصف نماذج مختلفة على غرار: (نهاد، وسام، و عبد، 2022)، (Delechat, 2012)، (Arbelaez, & Muthoora, 2012)، (Berger & Bouwman, 2009)، (Ahamed, 2021)، وهذا من أجل قياس أثر المنافسة بين المصارف الجزائرية على مخاطر السيولة ومعرفة أثر المتغيرات الأخرى المضافة على أثر المنافسة على مخاطر السيولة، ويمكن وصف المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي كالآتي:

أولاً: المتغير التابع: مخاطر السيولة (y)

وفقاً لتقرير البنك الدولي للتسويات (Settlement, 2013)، تُعرّف السيولة بأنها قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة. ويُشار أحياناً إلى مخاطر السيولة أيضاً على أنها نوع من مخاطر السوق تتعلق بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بتلبية طلبات المودعين لسحب ودائعهم.

تحصلنا على البيانات المتعلقة بمخاطر السيولة من ميزانيات المصارف على موقعها الرسمي على الأنترنت والبيانات المفقودة تم تقديرها بالطرق الإحصائية، ويتم قياس مخاطر السيولة من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} = \text{السيولة مخاطر}$$

ارتفاع هذا مؤشر يدل على ازدياد مخاطر السيولة، حيث ارتفاعه يعكس زيادة في نسبة القروض التي يصعب تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة فورية. من جهة أخرى، فإن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يشير إلى حاجة البنك لتعزيز مصادر النقدية لتلبية الطلب المتزايد على القروض، وبحساب مخاطر سيولة المصرفية للمصارف محل الدراسة.

ثانياً: المتغيرات المفسرة

حجم البنك (x1): يعبر حجم البنك على المكانة التنافسية للبنك، وفقاً لدراسة (Delechat, Arbelaez, & Muthoora, 2012) فإن حجم البنك له تأثير سلبي على سيولة البنك؛ حيث كلما زاد حجم البنك كلما زادت القروض الممنوحة للزبائن مما يزيد من مخاطر السيولة لدى البنك، وهذا راجع إلى أن البنوك كبيرة الحجم يمكنها الحصول على تمويل من مصادر خارجية بكل سهولة، بينما يختلف الأمر مع البنوك الصغيرة إذ يتوجب عليها الاحتفاظ بالسيولة الكافية؛ وهذا يعني أن مخاطر السيولة تزداد مع زيادة حجم المصرف.

تحصلنا على البيانات المتعلقة بحجم البنك من ميزانيات المصارف على موقعها الرسمي على الأنترنت والبيانات المفقودة تم تقديرها بالطرق الإحصائية، وعبرنا عن حجم البنك بقيمة الموجودات من خلال العلاقة التالية:

$$Ln x1 = \ln(\text{مجموع الأصول})$$

القروض (x2).

تتمثل القروض في الأموال التي يمنحها البنك لعملائه بهدف تلبية سواء لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، يتم تقديم هذه القروض بناءً على ضمانات تضمن استرداد أصل القرض إلى جانب الفوائد المستحقة عليه (علي، 2012، صفحة 225)، لذلك تُعد القروض التجارية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية. عادة ما تشكل هذه القروض الجزء الأكبر من أصول البنوك وأكثرها تحقيقاً للعوائد، إذ تُعد الفوائد المحصلة عليها مصدرًا رئيسيًا لدخل البنك، من جهة أخرى فكلما زادت القروض الممنوحة قلت السيولة لدى البنوك وخاصة إذا كان حجم القروض المتعثرة كبير مما يزيد من مخاطر السيولة لدى البنوك¹.

تحصلنا على البيانات المتعلقة بالقروض من ميزانيات المصارف على موقعها الرسمي على الأنترنت والبيانات المفقودة تم تقديرها بالطرق الإحصائية، ويتم قياس متغير القروض في النموذج من خلال العلاقة التالية:

$$Ln x2 = \ln(\text{حجم القروض})$$

حجم الودائع (x3):

تُعد الودائع أحد أبرز مصادر التمويل التي تعتمد عليها البنوك التجارية، لذا تسعى هذه البنوك جاهدة لتعزيزها من خلال نشر الوعي المصرفي وثقافة الادخار. يأتي ذلك بجانب التوسع في إنشاء المزيد من الفروع المصرفية وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالسحب والإيداع، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الأدوات الادخارية المتاحة. لذلك **زيادة حجم الودائع في البنك سوف يقلل من مخاطر السيولة (علاقة عكسية).**

تحصلنا على البيانات المتعلقة بحجم الودائع من ميزانيات المصارف على موقعها الرسمي على الأنترنت والبيانات المفقودة تم تقديرها بالطرق الإحصائية، ويتم قياس حجم الودائع في النموذج من خلال العلاقة التالية:

$$Ln x3 = \ln(\text{حجم الودائع})$$

سعر الفائدة الحقيقي (x4):

سعر الفائدة هو تكلفة الاقتراض أو العائد على الإيداع، وتحددها البنوك المركزية بهدف تحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، أما سعر الفائدة الحقيقي هو السعر الذي يعكس العائد الفعلي على الاستثمار بعد

¹ Ahamed, F. (2021). Determinants of liquidity risk in the commercial banks in Bangladesh. *European Journal of Business and Management Research*, 6(1), 164-169

احتساب تأثير التضخم. بمعنى آخر، هو السعر الذي يحصل عليه المستثمرون أو المدخرون بعد خصم معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي، ويمكن حسابه باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{سعر الفائدة الحقيقي} = \text{سعر الفائدة الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

فارتفاع أسعار الفائدة له العديد من الآثار السلبية على السيولة وبالتالي يزيد من مخاطر السيولة، من بين هذه الآثار نجد أولاً: يزيد من تكلفة التمويل؛ حيث تزداد تكلفة الاقتراض على المؤسسات والأفراد، مما يقلل من الطلب على القروض. ثانياً ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول؛ حيث أسعار الفائدة المرتفعة تؤدي إلى انخفاض أسعار الأصول المالية (مثل السندات)، ما يجعل من الصعب بيعها بسرعة دون تكبد خسائر. ثالثاً: ارتفاع أسعار الفائدة يدفع بالعملاء لسحب ودائعهم بحثاً عن عوائد أعلى في أدوات استثمارية أخرى، مما يقلل السيولة لدى البنك. رابعاً: كل العوامل السابقة تؤدي إلى ضغط على السيولة وزيادة المخاطر المرتبطة بها.

أما انخفاض أسعار الفائدة فيؤدي لزيادة الطلب على القروض بسبب انخفاض تكلفتها، مما يزيد الطلب عليها ويزيد من النشاط الاقتصادي. كذلك انخفاض أسعار الفائدة يزيد من حجم الودائع لأن المستثمرون قد يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في البنوك بسبب انخفاض العوائد في السوق. من جهة أخرى انخفاض أسعار الفائدة يسهم في تحسن في سيولة الأصول، فمع انخفاض أسعار الفائدة، ترتفع أسعار الأصول، ما يجعل بيعها أسهل وأقل خسارة. وبالتالي، ارتفاع أسعار الفائدة غالباً ما يزيد من مخاطر السيولة، بينما انخفاضها قد يحسن وضع السيولة للمؤسسات المالية.

تحصلنا على البيانات المتعلقة بأسعار الفائدة الحقيقية من قاعدة بيانات البنك الدولي على الأنترنت.

نمو الناتج المحلي الإجمالي (x6):

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تُنتج داخل بلد معين خلال فترة زمنية محددة، وهو مقياس للنشاط الاقتصادي.

في حالة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سيسهم في زيادة إيرادات الشركات مما يرفع من التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركات. كما يحسن الثقة في السوق؛ فالمستثمرون والمودعون يكونون أكثر ثقة، مما يعزز الودائع والاستثمارات ويقلل من السحب الجماعي للأموال. كما يسهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في انخفاض حالات التخلف عن السداد مما يقلل الضغوط على البنوك. بالتالي يمكن القول خلال فترات النمو الاقتصادي تنخفض في مخاطر السيولة (Yaacob, Rahman, & Karim, 2016).

أما في حالة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (ركود اقتصادي) تنخفض الإيرادات والتدفقات النقدية بسبب تراجع دخل الشركات والأفراد مما يصعب تغطية التزاماتهم. كذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يزيد السحب من البنوك، فالأفراد قد يسحبون ودائعهم بسبب عدم الثقة، مما يخلق فجوة في السيولة. كذلك في حالة الركود الاقتصادي يصبح العملاء غير قادرين على الوفاء بالديون مما يزيد من حالات التخلف عن السداد، وهذا يزيد الضغط على سيولة البنوك. كذلك الركود يؤدي لانخفاض أسعار الأصول مما يجعل بيع الأصول لتوفير السيولة أمراً أكثر تكلفة (بيع بخسارة). بصفة عامة خلال فترات الركود أو تراجع النمو الاقتصادي ترتفع مخاطر السيولة.

تحصلنا على البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي على الأنترنت.

نسبة التضخم (x7)

يقاس التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك، وهو يعكس التغيرات في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، وبالاطلاع على الدراسات التطبيقية السابقة، نجد أن هناك تباين في أثر التضخم على مخاطر السيولة فمنها من خلصت إلى أن التضخم أثره ليس ذو دلالة إحصائية على نسبة السيولة في البنوك التجارية (Audo, 2014)، بينما دراسات أخرى بينت أن التضخم له تأثير إيجابي على مخاطر السيولة (Muhammad, 2024) (Yaacob, Rahman, & Karim, 2016)، لكن من الناحية النظرية يمكن القول أن التضخم يزيد من مخاطر السيولة من النواحي التالية:

- ارتفاع التكاليف التشغيلية: مع ارتفاع الأسعار، تزداد كلفة المواد الخام والأجور والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة للنقد لتغطية تلك التكاليف. إذا لم تقابل هذه الزيادة بزيادة مماثلة في الإيرادات، تتعرض المنشأة لمخاطر سيولة.
- تآكل القيمة الحقيقية للأصول السائلة: في بيئة تضخمية، تتآكل القوة الشرائية للنقد، مما يجعل الاحتياطييات النقدية تفقد قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح أقل فعالية في تلبية الالتزامات.
- تأثير التضخم على العملاء والمدينين: التضخم قد يؤثر على قدرة العملاء على السداد، حيث ترتفع كلفة المعيشة وتراجع السيولة لديهم، مما يؤدي إلى تأخر المدفوعات أو ارتفاع نسبة الديون المعدومة، وهذا يفاقم مشكلة السيولة لدى الشركة.
- ارتفاع معدلات الفائدة: غالباً ما يلجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم. هذا يؤدي إلى ارتفاع كلفة الاقتراض، ويجعل من الصعب على الشركات الحصول على تمويل قصير الأجل لتعزيز السيولة.

- انخفاض قيمة الأصول المالية طويلة الأجل

عند التضخم، تنخفض القيمة الحقيقية للعائدات المستقبلية من الأصول، ما يجعلها أقل جاذبية في السوق، ويقلل من قدرة المنشأة على تسيلها بسرعة عند الحاجة.

يمكن قياس التضخم باستخدام الانحراف المعياري لمعدلات التضخم من أجل اختبار أثر التقلبات في معدلات التضخم على مخاطر السيولة كما في دراسة (Levine, Renelt, 1992)، ويمكن قياسه باستخدام متوسط معدلات التضخم كما في دراسة (Barro, Sala I Martin, 2004)، كما يمكن قياسه باستخدام لوغاريتم معدل التضخم كما في دراسة (Carkovic, Levine, 2002) تحصلنا على البيانات المتعلقة بمعدل التضخم من قاعدة بيانات البنك العالمي.

معدل البطالة (8x):

البطالة هي الحالة التي يكون فيها جزء من القوة العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه بدون وظيفة. ويُقاس ذلك بنسبة البطالة في الاقتصاد. فارتفاع معدلات البطالة يعني انخفاض دخل الأفراد ما يؤدي إلى تقليل الإيداعات البنكية وزيادة السحب النقدي. كذلك البطالة تؤدي إلى زيادة حالات التعثر، ما يقلل من التدفقات النقدية الداخلة للبنوك. كما أن البطالة تؤدي لانخفاض الإنفاق مما يضر بالشركات، ويقلل من أرباحها وتدفقاتها النقدية. أيضا البطالة ينتج عنها ضعف قدرة البنوك على الإقراض أو مواجهة طلبات السحب، هذا كله يؤدي لتآكل الثقة في القطاع المالي وزيادة مخاطر السيولة. بالتالي يمكن القول إن زيادة البطالة تؤدي لزيادة مخاطر السيولة.

تحصلنا على البيانات المتعلقة بالبطالة من قاعدة بيانات البنك الدولي على الأنترنت

نمو الكتلة النقدية M2 (x9):

هي مقياس أوسع للعرض النقدي يشمل النقود المادية (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) بالإضافة إلى الودائع المتوفرة تحت الطلب وودائع الادخار، وشهادات الإيداع، وصناديق سوق النقد. فنمو الكتلة النقدية يزيد من توفر النقد لدى الأفراد والشركات، مما يسهل تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل مما يقلل من مخاطر السيولة. كذلك نمو الكتلة النقدية يرتبط بسياسات نقدية توسعية (مثل خفض أسعار الفائدة) مما يجعل التمويل أرخص الذي بدوره ينخفض مما يقلل من مخاطر السيولة. كذلك نمو الكتلة النقدية يسهم في تحسن قدرة البنوك على الإقراض بسبب زيادة احتياطياتها النقدية. كذلك مع توفر النقد، تزداد الودائع، مما يعزز قدرة البنوك على تغطية طلبات السحب مما يقلل مخاطر.

لكن إذا زاد النمو بشكل مفرط (طباعة أموال دون ضوابط) سوف يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية على السيولة نذكر منها:

- تسارع التضخم: ارتفاع المعروض النقدي أكثر من الإنتاج قد يؤدي إلى التضخم.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المنافسة على مخاطر سيولة المصارف الجزائرية خلال الفترة (2016-2023)

- انخفاض قيمة العملة : مما قد يدفع المودعين لسحب ودائعهم وتحويلها إلى عملات أو أصول أخرى.
 - هروب رؤوس الأموال : في الدول النامية، قد يؤدي التضخم إلى خروج رؤوس الأموال، مما يزيد من الضغوط على السيولة.
 - تآكل الثقة بالنظام المالي : في الحالات الشديدة، قد تؤدي الزيادة المفرطة في الكتلة النقدية إلى فقدان الثقة في النظام البنكي، كما حدث في بعض الدول التي واجهت أزمات عملة.
- مما سبق ذكره يمكن القول إنه توجد علاقة عكسية بين نمو الكتلة النقدية ومخاطر السيولة، لكن على شرط أن يُرافق نمو الكتلة النقدية إدارة اقتصادية سليمة.
- تحصلنا على البيانات المتعلقة بنمو الكتلة النقدية من موقع الرسمي للبنك المركزي الجزائري على الأنترنت.
- وفيما يلي ملخص للعلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.
- لجدول رقم (2-2): قياس المتغيرات المفسرة والأثر المتوقع.

المتغيرات	الرمز	القياس	الأثر المتوقع
المتغير التابع			
مخاطر السيولة	y	مجموع القروض / مجموع الودائع	
المتغيرات المفسرة (داخلية): المتغيرات الخاصة بالبنوك			
حجم البنك	Ln(x1)	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول	(+)
الودائع	Ln(x2)	لوغاريتم حجم الودائع	(-)
القروض	Ln(x3)	لوغاريتم حجم القروض	(+)
المتغيرات المفسرة: متغيرات محددة للصناعة			
سعر الفائدة	X4	سعر الفائدة الحقيقي	(+)
المتغيرات المفسرة: متغيرات ماكرو اقتصادية			
سعر الصرف	X5	سعر الصرف	(-)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	X6	نمو الناتج الداخلي الإجمالي	(-)
التضخم	X7	المؤشر العام للأسعار	(+)
معدل البطالة	X8	معدل البطالة	(+)
نمو الكتلة النقدية	X9	نمو الكتلة النقدية	(-)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثالث: تحليل وضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري

تتمحور عملية دراسة المنافسة داخل القطاع البنكي الجزائري حول تحليل مستوى التركيز السوقي، والذي يمكن تقييمه من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI). يُعتبر هذا المؤشر أحد أبرز الأدوات وأكثرها فعالية لتحديد درجة التركيز، حيث يتم اشتقاقه عبر جمع مربعات الحصص السوقية للبنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري، وفقاً للمعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2 \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

S_i – تمثل حصة الشركة i في السوق.

n – عدد الشركات في السوق المعنية.

كما تُحدد قيم المؤشر كما يلي:

$HHI < 0.1$: سوق غير مُركّز.

$HHI = 0.1-0.18$: سوق معتدلة التركيز.

$HHI > 0.18$ – سوق مُركّز للغاية.

تم قياس الحصة السوقية لكل بنك (S_1) من خلال حساب النسبة التي تمثلها موجودات كل بنك قياساً إلى إجمالي الموجودات المصرفية للقطاع البنكي الجزائري. يُبرز هذا المقياس حجم وتأثير كل مؤسسة بنكية داخل السوق، مما يمنح تصوراً واضحاً عن هيمنة البنوك الكبرى أو توزيع الحصص بين المؤسسات المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام مؤشر هرشمان-هيرفندال كأداة رئيسية لقياس مستوى التركيز وتحليل المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة نفسها (2016-2020). يُعد هذا المؤشر وسيلة فعالة لتحديد مدى السيولة التنافسية والاحتكار في السوق، حيث يُظهر القيم المحسوبة مدى تركيز النشاط المصرفي وما إذا كانت المنافسة تميل نحو التنوع أو الاحتكار.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المنافسة على مخاطر سيولة المصارف الجزائرية خلال الفترة (2016-2023)

الجدول رقم (2-3): تطور موجودات البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للفترة (2016-2023) بالكيلو دينار																
2023		2022		2021		2020		2019		2018		2017		2016		البنوك / السنوات
S ₁	حجم الموجودات	S ₁	حجم الموجودات	S ₁	حجم الموجودات	S ₁	حجم الموجودات	S ₁	حجم الموجودات	S ₁	حجم الموجودات	S ₁	حجم الموجودات	S ₁	حجم الموجودات	
20.43	4,563,141,654	21.74	4,712,871,327	21.74	4,166,607,176	19.79	3,154,689,248	20.87	3,262,369,201	22.42	3,297,324,991	23.07	3,122,177,721	20.90	2,574,006,188	البنك الخارجي الجزائري
14.92	3,331,687,000	15.53	3,366,973,000	16.25	3,115,801,000	16.87	2,689,134,000	16.09	2,514,424,435	15.36	2,258,543,699	14.20	1,922,533,695	13.86	1,706,566,640	القرض الشعبي الجزائري
27.34	6,106,310,493	26.02	5,641,638,620	23.38	4,481,253,482	21.58	3,440,270,872	22.34	3,491,982,968	20.96	3,082,299,350	20.90	2,828,633,272	23.09	2,843,371,178	البنك الوطني الجزائري
8.79	1,963,315,893	9.11	1,975,763,710	9.38	1,798,625,483	9.84	1,568,378,742	9.84	1 538 540 076	10.08	1,481,693,504	10.50	1,421,683,523	11.41	1,404,667,039	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
8.73	1,950,085,291	8.55	1,852,863,877	9.16	1,755,642,463	10.32	1,645,197,114	10.08	1,576,301,273	10.04	1,477,179,231	9.96	1,347,945,605	10.34	1,273,267,877	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
7.18	1,603,319,000	6.98	1,513,013,000	7.03	1,347,934,000	7.60	1,211,334,031	7.12	1,112,152,199	7.13	1,048,881,259	6.67	902,282,089	6.88	846,925,777	بنك التنمية المحلية
1.29	289,210,536	1.21	261,693,338	1.24	237,804,350	1.02	162,625,776	0.84	131,018,967	0.75	110,109,059	0.63	85,775,329	0.43	53,103,919	بنك السلام
1.39	309449615	1.28	277,002,276	1.50	287,682,429	1.69	268,779,448	1.67	261,568,166	1.84	270,995,828	1.84	248,632,694	1.71	210,343,621	بنك البركة
0.67	149,733,175	0.62	134,925,069	0.72	138,414,525	0.57	90,186,910	0.48	75,597,550	0.55	80,400,258	0.48	65,178,879	0.40	48,802,057	بنك الثقة الجزائر
1.63	364,919,691	1.56	337,875,837	1.62	310,518,000	1.69	270,118,830	1.64	257,068,083	1.79	263,014,799	1.90	256,860,824	1.54	189,382,415	بنك الخليج الجزائري
2.11	470,669,313	2.03	440,524,201	2.21	423,104,650	2.48	396,029,710	2.46	384,808,750	2.56	376,390,494	2.61	353,324,248	2.41	297,136,807	بنك سوسيتي جنرال
1.34	298,717,780	1.41	305,816,267	1.48	283,665,356	1.73	275,206,397	1.73	270,264,154	1.78	262,007,545	1.89	255,812,988	2.02	248,913,031	بي ان بي باريزا الجزائر
0.68	151,800,591	0.48	104,650,918	0.45	86,585,359	0.47	75,451,728	0.43	66,834,891	0.43	62,682,702	0.35	47,907,042	0.30	36,649,177	فرانس بنك الجزائر
0.41	91,338,032	0.41	89,196,953	0.47	90,220,037	0.52	82,796,147	0.51	79,785,697	0.51	74,905,737	0.68	91,563,184	0.58	70,948,252	بنك ABC الجزائر
0.45	99,465,459	0.45	98,597,771	0.51	97,730,083	0.60	95,463,379	0.58	91,128,307	0.65	96,097,334	0.83	112,513,973	0.65	80,432,107	بنك الاسكان الجزائر
0.89	198,906,311	0.88	191,159,154	0.96	183,411,998	1.11	176,658,102	1.05	164,089,233	1.09	160,206,234	1.18	159,864,274	1.14	140,034,799	بنك تاتكسيس الجزائر
0.36	80,216,401	0.36	78,584,909	0.40	76,953,417	0.48	75,995,519	0.52	80,666,472	0.41	61,012,082	0.51	68,898,673	0.60	73,721,959	بنك HSBC الجزائر
0.83	184,929,631	0.84	181,914,977	0.93	178,900,323	1.05	166,868,948	1.20	188,170,705	1.11	162,574,805	1.27	171,572,637	1.30	160,094,713	سيتي بنك الجزائر
0.57	127,911,955	0.54	117,938,249	0.56	107,964,543	0.62	99,095,187	0.54	84,006,085	0.54	79,953,526	0.53	71,865,249	0.45	55,297,074	البنك العربي الجزائري
1	22,335,127,821	1	21,683,003,452	1	19,168,818,674	1	15,944,280,088	1	14,092,237,136	1	14,706,272,437	1	13,535,025,899	1	12,313,664,630	مجموع الموجودات

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المصارف بالاعتماد على برنامج Excel

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المنافسة على مخاطر سيولة المصارف الجزائرية خلال الفترة (2016-2023)

بناءً على البيانات الواردة في الجدول 3 والمعادلة (1)، تم حساب قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتقييم مستوى التركيز السوقي لجميع البنوك العاملة في القطاع المصرفي الجزائري. النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-4): درجة التركيز السوقي في القطاع البنكي الجزائري .

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
0.161	0.161	0.152	0.142	0.146	0.145	0.145	0.147	قيمة IHH

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المصارف بالاعتماد على برنامج Excel

تشير نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) الواردة في الجدول إلى أن درجة التركيز في السوق تعد معتدلة، حيث تراوحت قيم المؤشر بين 0.145 و 0.161 ولم تتجاوز 0.18. وهذا يعكس أن القطاع البنكي الجزائري خلال فترة الدراسة شهد مستوى تنافسياً معتدلاً، مع هيمنة البنوك العمومية على حصة كبيرة من السوق بسبب ارتفاع موجوداتها مقارنة بالبنوك الخاصة.

المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات.

في هذا القسم من الدراسة، سيتم التركيز على تحليل مراحل تقدير نموذج باستخدام عينة من بيانات البانل المستخلصة من 19 مصرفاً خلال الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2023، تُستهل الدراسة بفحص استقرارية متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة العلاقات التي يمكن أن تربطها من خلال دراسة علاقات التكامل المتزامن الخاصة باختبار Pedroni لمتغيرات النموذج على المدى الطويل، وفي الأخير نقوم بتقدير نموذج البانل مع عرض وتفسير النتائج،

حتى نتمكن من قياس أثر المنافسة (معيّراً عنها بحجم الموجودات والتي بدورها تعبر عن الحصة السوقية للمصرف) على مخاطر السيولة في ظل وجود بعض المتغيرات الأخرى، سنقوم في البداية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وهذا من أجل المفاضلة بين ثلاث نماذج تقترحها طريقة البيانات اللوحية وهي النموذج التجميعي والنموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، حيث نبدي أولاً باختبار الأثر الفردي الجماعي ونستخدم فيه اختبار فيشر المقيد، ويسمح هذا الاختبار بمعرفة إن كان النموذج يحتوي على ثابت انحدار مشترك بين جميع الأفراد أو ثابت متعلق بكل فرد على حدة (وهذا من أجل المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة)، يليه فيما بعد اجراء اختبار هوسمان من أجل المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية. ان تحليل البيانات اللوحية وفق الطريقة السابقة يطلق عليه التحليل الساكن؛ حيث لا يؤخذ في عين الاعتبار أثر مخاطر السيولة للسنة السنوات السابقة، لذلك في المرحلة الثانية سنستخدم طريقة العزوم المعممة (GMM) -التي تعتبر من الطرق التقدير الحركية- لأن هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار خاصية عدم التجانس الفردي غير الملحوظ في بيانات بانل، وتمكن من معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المفسرة، إضافة لذلك، وحتى يمكننا تقييم تأثير القيم الماضية لمخطر

السيولة على قيمتها الحالية، فلا بد من إدخال هذه المتغيرة المبطة في النموذج كمتغيرة مستقلة، ولكن في هذه الحالة سيكون هناك ارتباط بين المتغيرة المبطة الخطأ وحد مما يؤثر على خصائص المقدرات المستخدمة، وعليه فإن طريقة العزوم المعممة تأخذ في الاعتبار هذه الخصوصيات.

ولكن قبل هذا سنقوم بتقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

المطلب الأول: تشخيص متغيرات الدراسة

أولاً: وصف المتغيرات:

فيما يلي سنقوم بوصف بيانات الدراسة مع إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

المتغير	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
مخاطر السيولة	152	79.904	24.608	42.97	132.06
الموجودات	152	8.902e+08	1.270e+09	36649177	6.106e+09
القروض	152	5.595e+08	7.457e+08	22901493	2.641e+09
الودائع	152	7.297e+08	9.885e+08	21469226	4.026e+09
سعر الفائدة	152	2.526	7.798	-12.16	13.34
سعر الصرف	152	124.503	11.495	109.44	141.99
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	152	1.575	2.717	-5	4.1
معدل التضخم	152	5.806	2.642	1.95	9.32
معدل البطالة	152	12.293	1.108	10.2	14.06
نسبة نمو الكتلة النقدية	152	6.663	6.905	-8	14.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata V14

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط مخاطر السيولة بلغ القيمة 79.9 أي أن القروض مثلت في المتوسط 79.9% من حجم الودائع المودعة لدى المصارف خلال فترة الدراسة، وبلغت أعلى قيمة 132.06 أما أدنى قيمة فبلغت 42.97. أما متوسط الموجودات بلغت خلال فترة الدراسة 890 مليار دينار جزائري وأدنى قيمة كانت 36.65 مليار دينار جزائري وأعلى قيمة هي 6106 مليار دينار جزائري. أما متوسط القروض الممنوحة فقد بلغت

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المنافسة على مخاطر سيولة المصارف الجزائرية خلال الفترة (2016-2023)

559.5 مليار دينار جزائري وبلغت أعلى قيمة لها 2641 مليار دينار جزائري أما أدنى قيمة فبلغت 22.9 مليار دينار جزائري. كما بلغ متوسط الودائع المودعة لدى المصارف خلال فترة الدراسة 727.9 مليار دينار جزائري وكانت أعلى قيمة كانت 4026 مليار دينار جزائري أما أدنى قيمة فكانت 22.9 مليار دينار جزائري. بينما كان متوسط سعر الفائدة الحقيقي خلال فترة الدراسة 2.526% في حين بلغت أعلى قيمة لها 13.34% وأدنى قيمة -12.16%. في حين بلغ متوسط سعر الصرف خلال فترة الدراسة 124.5 دينار لكل واحد دولار، أما متوسط معدل التضخم فبلغ 5.801 ومتوسط نمو الكتلة النقدية M2.

ثانيا: الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يسمح فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نماذج، بحيث أن معاملات الارتباط القوية تتسبب في وجود تداخل خطي. وبالاعتماد على برنامج **stata v14** تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج.

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
(1) y	1.000									
(2) ln x1	-0.172 (0.035)	1.000								
(3) ln x2	-0.050 (0.537)	0.988 (0.000)	1.000							
(4) ln x3	-0.225 (0.005)	0.993 (0.000)	0.983 (0.000)	1.000						
(5) x4	0.084 (0.306)	-0.055 (0.499)	-0.033 (0.685)	-0.051 (0.533)	1.000					
(6) x5	-0.304 (0.000)	0.128 (0.117)	0.100 (0.221)	0.165 (0.043)	-0.520 (0.000)	1.000				
(7) x6	0.008 (0.919)	0.027 (0.742)	0.005 (0.952)	0.002 (0.983)	-0.569 (0.000)	0.181 (0.026)	1.000			
(8) x7	-0.201 (0.013)	0.069 (0.397)	0.029 (0.718)	0.071 (0.387)	-0.601 (0.000)	0.554 (0.000)	0.752 (0.000)	1.000		
(9) x8	-0.180 (0.027)	0.064 (0.431)	0.065 (0.429)	0.103 (0.205)	-0.097 (0.236)	0.487 (0.000)	-0.579 (0.000)	-0.292 (0.000)	1.000	
(10) x9	-0.141 (0.083)	0.056 (0.496)	0.038 (0.642)	0.071 (0.382)	-0.636 (0.000)	0.486 (0.000)	0.128 (0.116)	0.545 (0.000)	0.365 (0.000)	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج **stata V14**

- من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع تبين النتائج التالية:
- وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية مخاطر السيولة وكل من الموجودات، حجم الودائع، سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم، معدل البطالة ولى حدا ما نمو الكتلة النقدية.

- وجود علاقة ارتباط غير معنوية مع باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

كما يتضح من خلال مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين حجم الموجودات وحجم القروض وحجم الودائع مما ينبئ بوجود تداخل خطي بين هذه المتغيرات، لذلك لا يجب أن تتواجد هذه المتغيرات الثلاثة مع بعضها البعض في نفس النموذج.

ثالثا: اختبار التداخل الخطي المتعدد:

يستخدم هذا الاختبار لكشف عن مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة، ويتم من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF)، يجب ألا تتجاوز قيمة المعامل 10 وإلا سيكون هناك مشكلة تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، وبعد حسابنا لهذا المعامل تحصلنا على النتائج المدرجة في الجدول التالي الموالي:

الجدول رقم (2-7): معاملات تضخم التباين

المتغير	VIF
lnx1	116.908
lnx3	93.58
lnx2	46.349
x7	8.325
x8	9.056
x5	8.578
x6	7.634
x9	7.376
x4	4.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14

يتضح من خلال الجدول أن معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية $\ln(x1)$ و $\ln(x2)$ و $\ln(x3)$ تجاوزت القيمة 10 وبالتالي النموذج بشكله الحالي يعاني من مشكلة التداخل الخطي وهذا ما يتماشى مع نتائج تحليل الارتباط الخطي، لذلك سوف نحذف من هذا النموذج متغيري حجم القروض وحجم الودائع ونترك حجم الموجودات الذي يعبر عن في النموذج عن المنافسة. وبحكم الارتباط القوي الموجب هذه المتغيرات الثلاثة فإن كل ما سيقال على حجم الموجودات ينطبق على حجم القروض وحجم الودائع.

أما معامل التضخم لمتغيرات الدراسة بعد حذف كل من حجم القروض وحجم الودائع يصبح كما يلي:

الجدول رقم (2-8): معاملات تضخم التباين للنموذج الجديد.

	VIF
Ln _{x1}	1.03
x ₄	4.378
x ₅	8.269
x ₆	7.43
x ₇	7.004
x ₈	8.749
x ₉	7.072
Mean VIF	6.276

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 14

رابعاً: دراسة استقراريه متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير نماذج البائل يجب أن نبدأ أولاً بدراسة استقرارية متغيرات النموذج، ثم ننتقل بعدها إلى دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل، ويتم ذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات.

سوف نعتمد على مجموعة من الاختبارات للوقوف على مدى استقرارية متغيرات الدراسة، وهذه الاختبارات هي: **LLC، IPS، Levin-Lin-Chu**. فجاءت نتائج هذه الاختبارات كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): اختبارات **IPS, Levin-Lin-Chu, Fisher-ADF** لدراسة استقرارية متغيرات

الدراسة

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى: I(0)	عند المستوى الأول: I(1)
Y	Levin-Lin-Chu	-2.7623 0.00	
	Fisher-ADF	3.0436 (0.00)	
	IPS	-4.1198 (0.00)	
Ln(x ₁)	Levin-Lin-Chu	-1.9708 (0.02)	
	Fisher-ADF	4.2419 (0.00)	
	IPS	-3.4722	

	(0.00)		
	-18.2718 (0.00)	Levin-Lin-Chu	X4
	2.3149 (0.00)	Fisher-ADF	
	-2.9301 (0.00)	IPS	
	-6.7696 (0.00)	Levin-Lin-Chu	X5
	6.3739 (0.00)	Fisher-ADF	
	-2.8138 (0.00)	IPS	
	-2.8889 (0.00)	Levin-Lin-Chu	X6
	2.7962 (0.00)	Fisher-ADF	
	-2.9309 (0.00)	IPS	
	-8.7252 (0.00)	Levin-Lin-Chu	X7
2.5924 (0.00)		Fisher-ADF	
-2.8057 (0.00)		IPS	
	-8.7123 (0.00)	Levin-Lin-Chu	X8
	4.2977 (0.00)	Fisher-ADF	
	-3.5769 (0.00)	IPS	
	-8.5086 (0.00)	Levin-Lin-Chu	X9
	5.0701 (0.00)	Fisher-ADF	
	-3.7528 (0.00)	IPS	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata V14

من خلال نتائج الاختبارات الثلاثة الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود تطابق فيما بينها، بحيث تشير بوضوح إلى غياب جذور الوحدة في المستوى، مما يعني أن متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى وهي صالحة للتقدير بطريقة بوسطة طريقة البيانات اللوحية.

المطلب الثاني: تقدير النموذج المستخدم بطريقة المربعات الصغرى العادية

من أجل القيام بدراسة أثر المنافسة (في متغيرات ضل متغيرات مفسرة محددة للصناعة المصرفية ومتغيرات (الاقتصاد الكلي) على مخاطر السيولة على عينة الدراسة خلال الفترة (2016-2023) اقترحنا النموذج التالي الذي حددناه بناء على الدراسات السابقة وطبيعة البيانات المتحصل عليها:

أولاً: النموذج الدراسة.

$$y_{it} = \beta_0 + \beta_1 Lx1_{it} + \beta_2 x4_{it} + \beta_3 x5_{it} + \beta_4 x6_{it} + \beta_5 x7_{it} + \beta_6 x8_{it} + \beta_7 x9 + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث:

y: تمثل مخاطر السيولة.

Ln x1: لوغاريتم حجم الموجودات وهو يعبر على المنافسة.

x4: سعر الفائدة.

x5: سعر الصرف.

x6: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

x7: معدل التضخم.

x8: معدل البطالة.

x9: نسبة نمو الكتلة النقدية

i: يمثل المصرف وهو يتراوح من 1 إلى 19 (هناك 19 مصرف في العينة).

t: يمثل الفترات الزمنية للدراسة وعددها 8 (t=1,...,8).

μ_i : تمثل الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (cross-section effects)، والتي تتفاوت من مصرف إلى أخرى، ولكنها تظل ثابتة عبر الفترات الزمنية.

γ_t : تمثل الآثار أو الاختلافات الزمنية غير الملحوظة (Time effects) وهي مشتركة بين المصارف، ولكنها تتفاوت عبر الزمن.

ε_{it} : الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية، حيث: $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ و $E(\varepsilon_{it}) = 0$

التعامل مع الآثار المقطعية والزمنية يكون إما كأثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة، أو كأثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية.

سنقوم فيما يلي بعرض نتائج تقدير النماذج السابقة، وسنستخدم في كل مرة نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، كما سنعرض الاختبارات اللازمة من أجل اختيار أحسن نموذج.

ثانيا: اختيار النموذج الملائم

من أجل اختيار النموذج الملائم لبيانات الدراسة من بين النماذج الثلاث (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية)، نقوم في مرحلة أولى بالاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، فإذا كان الاختيار لصالح نموذج الآثار الثابتة، نقوم في مرحلة ثانية بالاختيار بينه وبين نموذج الآثار العشوائية، وللاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة نستخدم اختبار فيشر المقيّد، ويسمح هذا الاختبار بمعرفة إن كان النموذج يحتوي على ثابت انحدار مشترك بين جميع الأفراد أو ثابت متعلقا بكل فرد على حدا. يأخذ اختبار فيشر الصيغة الآتية (William, 2007, p. 197):

$$F_{cal} = \frac{(R_{fix}^2 - R_{pool}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{fix}^2)/(NT - N - k)}$$

حيث:

R_{fix}^2 : يمثل معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة.

R_{pool}^2 : يمثل معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

T: عدد الفترات الزمنية.

N: عدد الوحدات.

NT: عدد المشاهدات.

K: عدد المسمّيات المقدرة.

هذا تحت الفرضية الصفرية المتمثلة في تساوي معلمات الأثر الفردي، ففي هذه الحالة فإن نموذج الانحدار

التجميعي هو النموذج الملائم، ويتحقق ذلك لما تكون $F_{cal} \leq F_{tab}(0.05; N - 1; NT - N - k)$ ، أما إذا كانت قيمة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $F_{tab}(0.05; N - 1; NT - N - k)$ ، أو إذا كانت قيمة (p-value) أقل من 0.05 عندئذ فان نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

- اختبار هوسمان:

بعد المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة فإذا تم اختيار نموذج الآثار الثابتة نمودجا ملائما (أي هناك وجود للخصوصيات الفردية بين الوحدات)، تأتي مرحلة المفاضلة بين هذا النموذج ونموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار "هوسمان" الذي يكون تحت فرضيتين التاليتين:

H_0 : نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب.

H_1 : نموذج الأثر الفردية هو الأنسب.

يتم تحديد صيغة اختبار هوسمان بناءً على الصيغة التالية (William, 2007, p. 208):

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) [Var(\hat{\beta}_{FEM}) - Var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

حيث:

$\hat{\beta}_{FEM}$: مقدرات معالم نموذج الآثار الثابتة

$\hat{\beta}_{REM}$: مقدرات معالم نموذج الآثار العشوائية.

$Var(\hat{\beta}_{FEM})$: الفرق بين مصفوفة التباين والتباين المشترك لمقدرات معالم الآثار الثابتة ومقدرات معالم الآثار العشوائية.

تتبع إحصائية اختبار هوسمان توزيع كاي مربع ذو درجة حرية k ، فإذا كانت $H > \chi_K^2$ عند مستوى معنوية α أو إذا كانت قيمة الاحتمال لاختبار هوسمان أقل من مستوى $\alpha\%$ ، يتم رفض الفرضية H_0 وبالتالي يكون نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

تتبع إحصائية اختبار هوسمان توزيع كاي مربع بدرجة حرية k . في حال كانت القيمة H أكبر من χ_K^2 عند مستوى معنوية α ، أو إذا كانت قيمة الاحتمال المصاحبة لاختبار هوسمان أقل من مستوى المعنوية $\alpha\%$ ، يتم رفض الفرضية H_0 . وبالتالي، يُعتبر نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب لتحليل بيانات الدراسة.

- اختبار مضاعف لاغرانج

يهدف هذا الاختبار إلى اختبار وجود الأثر العشوائي المتعلق بالأفراد، وهو يعتمد على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية، وتعطى صيغة الاختبار المقترحة من طرف (Pagan and Breusch, 1980) كما يلي:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_i \left(\sum_t \hat{\varepsilon}_{it} \right)^2}{\sum_i \sum_t \hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1 \right)^2 \quad (10.4)$$

نختبر الفرضية $H_0: \sigma_\varepsilon^2 = 0$ مقابل الفرضية $H_1: \sigma_\varepsilon^2 \neq 0$

هذا الاختبار يتبع توزيع كاي مربع ذو درجة حرية 1. إذا كانت قيمة LM أقل من 3.81 وهي القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5 %، نقبل فرضية العدم وبالتالي لا يوجد أثر عشوائي متعلق بالأفراد في النموذج المقدر كما اقترح (honda, 1985) اختبار أحادي الجانب وهو يستلزم مقارنة الجذر التربيعي لإحصائية

Pagan and Brusch بقيمة التوزيع الطبيعي المعياري تحت الفرضية $H_0: \sigma_\varepsilon^2 = 0$ مقابل الفرضية

$$H_0: \sigma_\varepsilon^2 > 0, \text{ صيغة هذا الاختبار هي: } g = \sqrt{LM}$$

نقارن الإحصائية مع القيمة 1.64 وهي قيمة القانون الطبيعي عند مستوى 5 %.

ثالثا: نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

سنعمل في هذا الجزء على تحديد النموذج الملائم من بين النماذج الثلاثة (التجميعي، الأثر الثابتة، الأثر العشوائية)، مع استخدام الاختبارات اللازمة من أجل اختيار أحسن نموذج. ونتائج تقدير النماذج الثلاثة والاختبارات اللازمة مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-10): نتائج تقدير النموذج التجميعي والأثر الثابتة والأثر العشوائية

طريقة التقدير						المتغيرة التابعة
نموذج الآثار العشوائية		نموذج الآثار الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات المفسرة
المعنوية	المعامل	المعنوية	المعامل	المعنوية	المعامل	
0.00	206.438	0.00	305.8803	0	179.805	C
.25	-2.642	.087	-8.418	.286	-1.095	Ln _{x1}
.964	-.009	.854	.038	.954	-.022	x4
.393	.162	.21	.253	.697	.137	x5
.006	2.077	.004	2.244	.153	2.032	x6
0	-5.132	0	-5.184	.021	-5.118	x7
.003	-6.013	.004	-5.807	.109	-6.068	x8
.032	.616	.029	.631	.26	.612	x9
00	14.80	0.00	19.94	0.00	4.254	إحصائية فيشر F
R-sq =0.418		R-sq = 0.798		R-sq =0.171		R²
		F(7, 126) = 15.12 Prob > F = 0.0000				اختبار الأثر الفردي chow
Chi-square test value=-1.805 P-value=1						اختبار هوسمان
						اختبار
chibar2(01) = 273.28 Prob > chibar2 = 0.0000						Breusch and Pagan

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata V14

أ- تحليل نتائج تقدير النماذج التجميعي.

يُلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الإحصائية لفيشر تُقدَّر بـ 4.254، وأن الاحتمال المرافق لها أقل من 5%، وهو ما يشير إلى الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج التجميعي. كما يتضح أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت 17.7 %، مما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته 17.7% من التغيرات التي تطرأ على مخاطر سيولة المصارف، في حين تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. بالإضافة إلى ذلك، يظهر أن أثر التضخم الذي جاء معنوي سالب (أي توجد علاقة عكسية بين التضخم ومخاطر السيولة)، بينما جاء أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخرى غير دال مما يعني أنها لا تؤثر على مخاطر السيولة.

ب- تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة.

يتضح من الجدول أن القيمة الإحصائية لفيشر تبلغ 19.94، مع قيمة احتمالية أقل من 0.05، مما يشير إلى المعنوية العامة لنموذج الآثار الثابتة. كما أن قيمة معامل التحديد (R-squared) كانت 79.8%، مما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر 79.8% من التغيرات الحادثة في مخاطر السيولة، بينما يعود الجزء المتبقي إلى عوامل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ وجود أثر إيجابي معنوي للنمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة، أما أثر الموجودات (عند مستوى معنوية 0.1) والتضخم والبطالة فكان لها أثر معنوي سالب على مخاطر السيولة. باقي المتغيرات المفسرة فلم يكن لها تأثير على مخاطر السيولة.

ت- تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر بلغت 14.80 وقيمة احتمالية تقل عن 0.05، مما يدل على أن نموذج الآثار الثابتة دال إحصائياً. كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) التي بلغت 41.8%، إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج تُفسر حوالي 41.8% من التغيرات التي طرأت على مخاطر السيولة، بينما يُعزى الجزء المتبقي إلى عوامل غير مُدرجة في النموذج. علاوة على ذلك، تبين وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة. أما بالنسبة لتأثير التضخم والبطالة، فقد لوحظ أن لها تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على مخاطر السيولة. فيما يتعلق ببقية المتغيرات التفسيرية، لم يكن لأي منها تأثيراً معنوياً على مخاطر السيولة.

رابعاً: المقاضلة بين النماذج الثلاثة لبانل.

تستند عملية اختيار النموذج الأمثل بين النماذج الثلاثة على نتائج ثلاث اختبارات أساسية، وهي: اختبار بروش وبيقان (Breusch and Pagan LM) الذي يُستخدم للمفاضلة نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية، واختبار هاوسمان (Hausman) الذي يُعتمد عليه للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية واختبار شاو (chow) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

أ- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة:

نعتمد على اختبار chow من أجل المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، حيث هذا الاختبار يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H0: النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي

H1: النموذج المناسب هو نموذج الآثار العشوائية.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحصائية لاختبار chow بلغت 15.12 بقيمة احتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 وعليه سوف نقبل الفرض البديل؛ أي أن نموذج الآثار الثابتة أنسب من نموذج الانحدار التجميعي.

ب- المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية يتم باستخدام اختبار هاوسمان (Hausman)، يُعد هذا الاختبار أداة تحليلية تهدف إلى تحديد ما إذا كانت العلاقة الإحصائية بين معاملات النموذجين (الثابت والعشوائي) تحمل اختلافات دالة إحصائية. يركز الاختبار على توزيع كاي تربيع (χ^2) ذو درجة حرية تساوي عدد المعاملات K يعتمد هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما:

H0: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأنسب

H1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحصائية لاختبار هاوسمان بلغت 1.805 - بقيمة احتمالية وهي أقل من 0.05 وعليه سوف نقبل الفرض العدمي؛ أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب.

ت- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية

المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية يتم باستخدام اختبار Breusch and Pagan. يعتمد الاختبار على توزيع كاي تربيع (χ^2)، يركز هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب.

H1: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأنسب.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحصائية لاختبار Breusch and Pagan بلغت 273.28 بقيمة احتمالية تساوي صفر وهي أقل من 0.05 وعليه سوف نقبل الفرض البديل؛ أي أن نموذج الأثار العشوائية هو الأنسب.

فبالاعتماد على نتائج نموذج الأثار العشوائية نجد:

- رفض الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد أثر معنوي للمنافسة على مخاطر السيولة".
- نظرا للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم القروض البنكية فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي: رفض الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم القروض على مخاطر السيولة".
- نظرا للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم الودائع، فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي: رفض الفرضية الثالثة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم الودائع على مخاطر السيولة".
- رفض الفرضية الرابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة على مخاطر السيولة".
- رفض الفرضية الخامسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الصرف على مخاطر السيولة".
- قبول الفرضية السادسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية السابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي للتضخم على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد التضخم قلت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية الثامنة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لمعدل البطالة على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد معدل البطالة قلت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية التاسعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد نمو الكتلة النقدية زادت مخاطر السيولة.

المطلب الثالث: تقدير النموذج باستعمال الطريقة المعممة للعزوم (GMM).

سنقوم فيما يلي بتقدير النماذج السابقة باستخدام طريقة العزوم المعممة المقترحة من طرف

(Arellano, Bond, 1991)، لأنها تأخذ بعين الاعتبار عدة خصوصيات مثل خاصية عدم التجانس الفردي الغير ملحوظ في بيانات بانيل، مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، وارتباط المتغيرات المفسرة مع حد الخطأ، كما أنها تمكن من معالجة مشكل ارتباط بين المتغيرة المبطأة وحد الخطأ عند استخدام النموذج الديناميكي. ولقياس أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي سنستخدم المعادلة التالية:

$$y_{i,t} = \alpha * y_{i,t-1} + \beta' x_{i,t} + \eta_i + v_{i,t} \quad \text{مع } |\alpha| < 1$$

حيث:

y : يمثل مخاطر السيولة.

x : المتغيرات المفسرة

η : معامل يقيس الآثار غير الملحوظة الخاصة بالدولة.

من أجل تقييم النموذج المقدر بطريقة العزوم المعممة، سوف نستعمل اختبار Sargan الذي يهدف لاختبار إذا ما كانت المتغيرات الأدوات ملائمة، واختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء (Arellano-Bond Serial Correlation Testing) بالإضافة إلى اختبار معنوية المتغيرات المستقلة. ويتبع اختبار Sargan توزيع كاي مربع ذو درجة حرية $(p - k)$ حيث k تمثل عدد المعلمات المقدرة في النموذج، و p تمثل رتبة الأدوات (instrumental rank)، أما اختبار Sargan فهو يخضع لاحصائية J -statistic. حيث تحت الفرضية الصفرية لهذا الاختبار فإن المتغيرات الأدوات غير مرتبطة مع حد الخطأ وهذا يعني أن كل المتغيرات الأدوات مقبولة. ولما تكون قيمة كاي مربع المحسوبة أكبر من قيمة كاي مربع الجدولية نرفض فرضية العدم.

والجدول الموالي يعرض نتائج التقدير بطريقة العزوم المعممة

الجدول رقم (2-11) نتائج تقدير النموذج نموذج "سولو المتزايد" باستعمال طريقة العزوم المعممة (GMM)

المتغيرات المفسرة	قيمة المعامل	مستوى الدلالة
L.y	.346	.084
Ln x1	-3.558	.853
x4	.197	.023
x5	.406	.012
x6	3.202	0
x7	-5.936	0
x8	-6.027	0
x9	.948	.001
اختبار Hansen	chi2(5) = 8.76 Prob > chi2 = 0.119	
Arellano-Bond test for AR (2)	z = -0.27 Pr > z = 0.788	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata V14

من خلال الجدول يظهر ما يلي:

فيما يتعلق بمواصفات وجودة النماذج المقدرة تشير قيمة إحصائية اختبار Hansen إلى أن المتغيرات الأدوات المستخدمة في النموذج مقبولة متغيرات الاقتصاد الكلي، كما تشير القيمة الإحصائية لاختبار Arellano-Bond - للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء في جميع النماذج المقدرة إلى عدم رفض فرضية عدم، أي عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية. وهذا ما يؤكد صلاحية شروط العزوم المستخدمة.

كذلك من خلال ملاحظتنا لنتائج تقدير النموذج الطريقة المعممة للعزوم (GMM) يمكن استخلاص

النتائج التالية:

- **فترة الإبطاء أو التأثير الديناميكي:** توضح من خلال الجدول أن معلمات فترة الإبطاء الأولى المتعلقة بمخاطر السيولة المصرفية ترتبط إيجابياً مع مخاطر السيولة المصرفية الحالية (عند مستوى معنوية 10%)، بمعنى أن مخاطر السيولة المصرفية للعام السابق تسهم في زيادة مخاطر السيولة المصرفية للعام الحالي. حيث كان من متوقعاً أن تعمل المصارف على اتخاذ تدابير الوقاية والتحوط لتجنب زيادة المخاطر، وضمنان تغطيتها بشكل مستمر.
- **حجم الموجودات:** أن المنافسة (المعبر عنها بلوغاريتم الموجودات) لا تؤثر على مخاطر السيولة عند مستوى معنوية 0.05. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (رميصاء و شيماء، 2021). وهي جاء كذلك متوافقة مع نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى.
- **سعر الفائدة:** كان لسعر الفائدة أثر إيجابي معنوي على مخاطر السيولة؛ حيث كلما ارتفع سعر الفائدة بوحدة واحدة زادت مخاطر السيولة بمقدار 0.197 % وهذا يتوافق مع عدة دراسات سابقة (Ding, Laliotis, & Toffano, 2024), (Schnabl & Wang, 2023)
- **سعر الصرف:** كان لسعر الصرف أثر إيجابي معنوي؛ حيث كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار بوحدة واحدة زادت مخاطر السيولة بمقدار 0.406 % هذا يتوافق مع عدة دراسات سابقة (مطيع، 2022)
- **نمو الناتج المحلي الإجمالي:** جاء أثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مخاطر السيولة معنوي موجب؛ حيث كل زيادة في معدل النمو سيوكون لها أثر بالزيادة على مخاطر السيولة بمقدار 3.202 %، ونتائج دراستنا جاءت معاكسة لدراسة (Ahamed, 2021)، (Muhammad , 2024)
- **معدل التضخم:** كان لمعدل التضخم أثر سلبي معنوي على مخاطر السيولة (علاقة عكسية)؛ حيث كلما ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة قلت مخاطر السيولة بمقدار 5.936 %، وهذا يتوافق مع الدراسات سابقة (Ahamed, 2021) (بينما لا توافق دراسة (Muhammad , 2024)،

- **معدل البطالة:** كان لمعدل البطالة أثر سلبي معنوي على مخاطر السيولة (علاقة عكسية)؛ حيث كلما ارتفع معدل البطالة بوحدة واحدة قلت مخاطر السيولة بمقدار 6.0276 %، يمكن تفسير ذلك إلى أن تدهور ظروف سوق العمل يؤدي إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن فرص العمل، مما يؤدي إلى تزايد المدخرات الاحترازية، مما يزيد من الضغوط النزولية على النشاط الاقتصادي الحقيقي والأسعار (Dario & Joonseok, 2025)، كذلك البطالة في حقيقة الأمر هي نتيجة للتدهور الاقتصادي، الذي تكون من نتائجه العزوف عن طلب القروض من أجل الاستثمار. لكن دراستنا جاءت مغايرة لما توصلت إليه دراسة (Muchtar & Samosir, 2020).

- **نمو الكتلة النقدية:** جاء أثر نمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة معنوي موجب؛ حيث كل زيادة في نمو الكتلة النقدية سيكون لها أثر بالزيادة على مخاطر السيولة بمقدار 0.948 %. تشير الدراسات السابقة إلى أن نمو الكتلة النقدية يؤثر بشكل مباشر على مخاطر السيولة في البنوك، حيث يمكن أن يؤدي التوسع النقدي إلى زيادة السيولة (نقص مخاطر السيولة)، ولكنه قد يسبب أيضًا تحديات في إدارة هذه السيولة، كما إشارة العديد من الدراسات أن تأثير نمو الكتلة النقدية على السيولة يختلف حسب السياق الاقتصادي والسياسات النقدية المتبعة في كل بلد.

فبالاعتماد على نتائج التقدير بطريقة العزوم المعممة نجد:

- رفض الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد أثر معنوي للمنافسة على مخاطر السيولة".
- نظرا للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم القروض البنكية فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي رفض الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم القروض على مخاطر السيولة".
- نظرا للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم الودائع، فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي: رفض الفرضية الثالثة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم الودائع على مخاطر السيولة".
- قبول الفرضية الرابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد سعر الفائدة زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية الخامسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الصرف على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد سعر الصرف زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية السادسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية السابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي للتضخم على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد التضخم قلت مخاطر السيولة.

- قبول الفرضية الثامنة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لمعدل البطالة على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد معدل البطالة قلت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية التاسعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد نمو الكتلة النقدية زادت مخاطر السيولة.

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم استعراض مختلف الخطوات والإجراءات والأدوات التي تم اتباعها في اختبار صحة فرضيات الدراسة، فمن خلال هذا الفصل، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- سيطرة البنوك العمومية: يمثل القطاع العام الجزء الأكبر من النظام المصرفي (أكثر من 85% من إجمالي الأصول). وأهم البنوك العمومية نجد بنك الجزائر الخارجي (BEA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL). كما أن هذه البنوك تتمتع بدعم الدولة وغالبًا ما تكون المستفيد الأول من التمويلات العامة.
- وجود محدود للبنوك الخاصة والأجنبية: عدد البنوك الخاصة محدود من حيث العدد والحجم، ومعظمها فروع لبنوك عربية (خاصة خليجية). لكن رغم محاولاتها التوسع، إلا أن نشاطها يبقى مقيدًا بالرقابة، البيروقراطية، وصعوبة الوصول للتمويلات الكبرى.
- درجة المنافسة محدودة إلى معتدلة، بسبب هيمنة البنوك العمومية.
- النموذج الأنسب لتقدير النتائج بطريقة المربعات الصغرى العادية هو نموذج الآثار العشوائية، وكانت نتائجه كما يلي: ليس هناك أثر للمنافسة وحجم القروض وحجم الموجودات وسعر الفائدة وسعر الصرف الدولار مقابل الدينار على مخاطر السيولة، هناك أثر معنوي موجب لكل من نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة، هناك أثر معنوي سالب لكل من التضخم والبطالة على مخاطر السيولة.
- جاءت نتائج التقدير بطريقة العزوم المعممة كما يلي: يوجد أثر معنوي موجب لمخاطر السيولة للسنة السابقة على مخاطر السيولة للسنة الحالية (عند مستوى معنوية 10%)، ليس هناك أثر للمنافسة وحجم القروض وحجم الموجودات على مخاطر السيولة، هناك أثر معنوي موجب لكل من سعر الفائدة وسعر صرف الدولار مقابل الدينار ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة، هناك أثر معنوي سالب لكل من التضخم والبطالة على مخاطر السيولة.

الخاتمة

الخاتمة:

استهدفت الدراسة إبراز أثر المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على المخاطر السيولة، وذلك من خلال استخدام بيانات لوحية (Panel data) شملت 19 مصرف خلال فترة زمنية امتدت من سنة 2016 حتى سنة 2023. بحيث اعتمدنا على طريقتي تقدير وهما: طريقة المربعات الصغرى العادية (خاصة بالنماذج الساكنة) وطريقة العزوم المعممة (الخاصة بالنماذج الحركية). تم معالجة الهدف العام للدراسة من خلال فصلين واحد نظري والآخر تطبيقي.

تناول الفصل انظري مفاهيم عامة حول المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وخاطر السيولة والعلاقة بينهما، بالإضافة للدراسات السابقة ذات الصلة متغير الدراسة. تم تخصيص الفصل الثاني للدراسة الميدانية، حيث تمت دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر، من خلال هذا الفصل تم التعرف على عينة الدراسة وتغيراتها وطبيعة المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري، وكذا تحديد نموذج الدراسة وتقديره ومن ثم الإجابة على فرضيات الدراسة. في تم استخلاص مجموعة من النتائج واقتراح مجموعة من توصيات والأفاق المستقبلية.

I- نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج متعلقة بالمنافسة:

- سيطرة البنوك العمومية: يمثل القطاع العام الجزء الأكبر من النظام المصرفي (أكثر من 85% من إجمالي الأصول). وأهم البنوك العمومية نجد بنك الجزائر الخارجي (BEA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL). كما أن هذه البنوك تتمتع بدعم الدولة وغالبًا ما تكون المستفيد الأول من التمويلات العامة.
- وجود محدود للبنوك الخاصة والأجنبية: عدد البنوك الخاصة محدود من حيث العدد والحجم، ومعظمها فروع لبنوك عربية (خاصة خليجية). لكن رغم محاولاتها التوسع، إلا أن نشاطها يبقى مقيدًا بالرقابة، البيروقراطية، وصعوبة الوصول للتمويلات الكبرى.
- درجة المنافسة محدودة إلى معتدلة، بسبب هيمنة البنوك العمومية.
- المجال التنافسي: تتركز المنافسة في مجالات مثل: تمويل الأفراد، القروض العقارية، والمنتجات الإسلامية.
- التسعير: شبه موحد بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار الفائدة أو توجيهها.
- الابتكار في المنتجات: ضعيف نسبيًا في البنوك العمومية، لكن البنوك الخاصة تسعى لابتكار منتجات رقمية وإسلامية.

- الخدمات الرقمية: في تطور، خصوصاً من طرف البنوك الخاصة، لكن البنية التحتية لا تزال متأخرة بالمقارنة الإقليمية.
 - نسبة الاختراق المصرفي: منخفضة (أقل من 50% من السكان لديهم حسابات بنكية)، ما يعني وجود سوق غير مستغل بعد.
- عوائق أمام المنافسة**

1. القيود التنظيمية والبيروقراطية

- كثرة التعقيدات الإدارية في الترخيص للبنوك الجديدة أو التوسع الجغرافي.
- تدخل البنك المركزي في سياسات التسعير وتوزيع الائتمان.

2. نقص الشفافية والمعلومات المالية.

- غياب قاعدة بيانات مركزية للمخاطر المالية، مما يزيد من كلفة تقييم الزبائن.
- ضعف الثقافة المالية لدى الأفراد والمؤسسات الصغيرة.

3. الاحتكار العملي للبنوك الحكومية.

المشاريع الكبرى والتمويلات الحكومية غالباً ما تُوجه مباشرة نحو البنوك العمومية، ما يحد من فرص البنوك الخاصة

ثانياً: نتائج نموذج الآثار العشوائية.

كان النموذج الأفضل من بين النماذج الثلاثة التي تقترحها طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير البيانات اللوحية هو نموذج الآثار العشوائية، حيث المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج فسرت حوالي 41.8% من التغيرات الحادثة على مخاطر السيولة، كما تبين وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة. أما بالنسبة لتأثير التضخم والبطالة، فقد لوحظ أن لها تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على مخاطر السيولة. فيما يتعلق ببقية المتغيرات التفسيرية، لم يكن لأي منها تأثيراً معنوياً على مخاطر السيولة. وبناء عليه ثم:

- رفض الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد أثر معنوي للمنافسة على مخاطر السيولة".
- نظراً للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم القروض البنكية فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي: رفض الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم القروض على مخاطر السيولة".
- نظراً للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم الودائع، فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي: رفض الفرضية الثالثة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم الودائع على مخاطر السيولة".

- رفض الفرضية الرابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة على مخاطر السيولة".
- رفض الفرضية الخامسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الصرف على مخاطر السيولة".
- قبول الفرضية السادسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية السابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي للتضخم على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد التضخم قلت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية الثامنة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لمعدل البطالة على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد معدل البطالة قلت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية التاسعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد نمو الكتلة النقدية زادت مخاطر السيولة.

ثالثاً: نتائج التقدير بطريقة العزوم المعممة:

- أن معلومات فترة الإبطاء الأولى المتعلقة بمخاطر السيولة المصرفية ترتبط إيجابياً مع مخاطر السيولة المصرفية الحالية (عند مستوى معنوية 10%)، بمعنى أن مخاطر السيولة المصرفية للعام السابق تسهم في زيادة مخاطر السيولة المصرفية للعام الحالي. حيث كان من متوقعاً أن تعمل المصارف على اتخاذ تدابير الوقاية والتحوط لتجنب زيادة المخاطر، وضمان تغطيتها بشكل مستمر.
- **حجم الموجودات:** أن المنافسة (المعبر عنها بلوغاريتم الموجودات) لا تؤثر على مخاطر السيولة عند مستوى معنوية 0.05.
- **سعر الفائدة:** كان لسعر الفائدة أثر إيجابي معنوي على مخاطر السيولة؛ حيث كلما ارتفع سعر الفائدة بوحدة واحدة زادت مخاطر السيولة بمقدار 0.197 %
- **سعر الصرف:** كان لسعر الصرف أثر إيجابي معنوي؛ حيث كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار بوحدة واحدة زادت مخاطر السيولة بمقدار 0.406 %
- **نمو الناتج المحلي الإجمالي:** جاء أثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مخاطر السيولة معنوي موجب؛ حيث كل زيادة في معدل النمو سيؤكون لها أثر بالزيادة على مخاطر السيولة بمقدار 3.202 %.
- **معدل التضخم:** كان لمعدل التضخم أثر سلبي معنوي على مخاطر السيولة (علاقة عكسية)؛ حيث كلما ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة قلت مخاطر السيولة بمقدار 5.936 %.
- **معدل البطالة:** كان لمعدل البطالة أثر سلبي معنوي على مخاطر السيولة (علاقة عكسية)؛ حيث كلما ارتفع معدل البطالة بوحدة واحدة قلت مخاطر السيولة بمقدار 6.0276 %.

- نمو الكتلة النقدية: جاء أثر نمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة معنوي موجب؛ حيث كل زيادة في نمو الكتلة النقدية سيكون لها أثر بالزيادة على مخاطر السيولة بمقدار 0.948 %.

وبناء عليه ثم:

- رفض الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد أثر معنوي للمنافسة على مخاطر السيولة".
- نظرا للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم القروض البنكية فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي رفض الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم القروض على مخاطر السيولة".
- نظرا للارتباط القوي بين حجم الموجودات وحجم الودائع، فحكم حجم القروض هو حكم الموجودات وبالتالي: رفض الفرضية الثالثة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لحجم الودائع على مخاطر السيولة".
- قبول الفرضية الرابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الفائدة على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد سعر الفائدة زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية الخامسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لسعر الصرف على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد سعر الصرف زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية السادسة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي زادت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية السابعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي للتضخم على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد التضخم قلت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية الثامنة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لمعدل البطالة على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي سالب، أي كلما زاد معدل البطالة قلت مخاطر السيولة.
- قبول الفرضية التاسعة التي تنص على "يوجد أثر معنوي لنمو الكتلة النقدية على مخاطر السيولة"؛ حيث كان هذا الأثر معنوي موجب، أي كلما زاد نمو الكتلة النقدية زادت مخاطر السيولة.

II- التوصيات:

نقترح مجموعة من التوصيات تم بناءها من خلال دراستنا والدراسات السابقة المطلع عليها.

أولاً: على مستوى المؤسسات والشركات.

- تعزيز إدارة التدفقات النقدية من خلال إعداد خطط مالية قصيرة ومتوسطة الأجل، مع التركيز على توقع المصاريف والإيرادات، واستخدام برامج محاسبية متطورة لتحسين الكفاءة.

- زيادة الاحتياطات النقدية إن امكن عبر تخصيص جزء من الأصول في صورة نقدية أو شبه نقدية، مع إنشاء احتياطي طوارئ لتعزيز السيولة
- تسريع عملية تحصيل الذمم المدينة عن طريق إغلاق الائتمان غير الضروري، تقديم حوافز للسداد المبكر، والاعتماد على شركات تحصيل متخصصة عند الضرورة.
- تحسين إدارة المخزون لتقليل التخزين الزائد من خلال تبني نظام الإنتاج حسب الطلب.
- تنوع مصادر التمويل بالاستفادة من خيارات مثل التمويل الإسلامي، الشراكات الاستراتيجية، التأجير التمويلي، والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق المالية.
- تشجيع البنوك الخاصة على تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة.
- تعزيز الخدمات البنكية الرقمية خصوصاً أدوات الدفع الإلكتروني.
- تطوير شبكة المنتجات البنكية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الجزائري

ثانيًا: على مستوى النظام المالي والدولة.

- تطوير أدوات سوق المال ودعم إنشاء سوق مخصص للسندات قصيرة الأجل، ما يمكن الشركات من الوصول إلى حلول تمويل مرنة وقصيرة المدى.
- تعزيز الرقمنة المصرفية من خلال تسهيل العمليات الإلكترونية واعتماد حلول التحويل السريع لتوفير وقت وجهد المستخدمين.
- العمل على توسيع قاعدة الشمول المالي عن طريق تسهيل وصول المؤسسات إلى التمويل البنكي وزيادة التوعية بالثقافة المالية.
- ضمان استقرار السياسات النقدية والمالية بهدف التحكم في التضخم وتخفيف التعقيدات البيروقراطية في الإجراءات التمويلية.

ثالثًا: توصيات خاصة بالوضع الجزائري.

- دعم استقرار الدينار الجزائري لتعزيز ثقة المستثمرين وتقليل مخاطر تحويل العملة.
- تشجيع البنوك على إطلاق منتجات ادخار قصيرة الأجل بفوائد تنافسية لجذب مزيد من المودعين.
- تحسين كفاءة الجهاز القضائي لضمان تحصيل الديون التجارية بشكل أكثر فعالية وسرعة

وهذه مجموعة من التوصيات من أجل تحسين المنافسة بالقطاع المصرفي الجزائري

- تشجيع دخول مؤسسات مالية جديدة خاصة البنوك الرقمية والبنوك التشاركية الإسلامية.

- تحرير أكبر للأسعار والفوائد لخلق بيئة أكثر تنافسية.
- تحسين البنية التحتية الرقمية وتسهيل التحويلات الإلكترونية.
- رفع مستوى الشفافية والمساءلة في منح القروض.
- تعزيز الشمول المالي والوصول إلى المناطق النائية والمحرومة

III- آفاق الدراسة:

الدراسة الحالية تمثل انطلاقة أولية يمكن البناء عليها لإجراء مزيد من الأبحاث التي تهدف إلى توسيع الإطار المفاهيمي والتحليلي المرتبط بمخاطر السيولة. من الممكن اقتراح دراسات مستقبلية تضم متغيرات تفسيرية إضافية تساهم في فهم أعمق لهذه المخاطر. ينبغي أيضاً توظيف نماذج تحليلية وإحصائية متقدمة لاستكشاف محددات خطر السيولة بشكل أكثر دقة وموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن دراسة أثر المخاطر الأخرى وكيفية تداخلها وتشابكها مع مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول طبيعة تلك التفاعلات وتأثيراتها المتبادلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

قائمة المراجع باللغة العربية.

- أ العبيدي. (2020). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والتقليدية. دار الإعمار العلمي.
- أ م جابر. (2019). إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل بيئة مالية متقلبة. القاهرة: مكتبة الجامعة الحديثة.
- أحمد، ع. أ. (2025, 04 21). <https://www.abeqtisad.com/abeqtisad/micro/free-market-theory/>. Retrieved 05 23, 25
- أرقام. (2017, 07 08). أوجه الشبه والاختلاف بين سوق المنافسة الكاملة والمنافسة الاحتكارية, Retrieved 05 05, 2025, from argaam: www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/493978
- أسعد الشلي مطيع. (2022). أثر تغير سعر الصرف على سيولة المصارف الإسلامية. دراسة حالة بنك البركة السوري. مجلة جامعة البعث، 44 (17)، 39-75.
- التجارة الإلكترونية (2025, 04 22). Retrieved 05 22, 2025, from <https://roaaj.sa/articles/pricing-strategies-to-attract-customers/>: Raooj Team
- الدباس، ف. (2012). إدارة المخاطر في البنوك. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- براء، ش. (2023). اغسطس 202523. Retrieved 05 23, 202523. <https://mawdoo3.com/>.
- براء، ش. (2023). اغسطس 202523. Retrieved 05 23, 202523. <https://mawdoo3.com>.
- بوحلايس، أ. (2016). المؤسسات الغير والمتوسطة ضمن قانون المنافسة. مجلة العلوم الانسانية. 03،
- بوعقل، م. (2019). تشخيص العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام اسلوب التحليل العالمي. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 01، العدد 19.02،
- ج هشام. (2008). إدارة المصارف. القاهرة: الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريدات.
- جبار، م. (2003). المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها. مجلة العلوم الانسانية، العدد 05. 215،
- ح. ر. (216). الموارد ودورها في تحقيق المزايا التنافسية وفقا للنظرية القائمة على اساس الموارد. (VRIO) مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد الاول، العدد الثاني. 55،
- حسناء بوشريط. (2018). دور مجلس المنافسة عند عرض الأسعار أو ممارسة أسعار بيع مخفضة تعسفا للمستهلك. مجلة العلوم الانسانية، 50، 208.
- حميد العلي أسعد. (2013). إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر. بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع.

- دباز رميصاء، و عبشة شيماء. (2021). محددات خطر السيولة في البنوك التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية. ورقلة- الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- د ع محمد. (2013). إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره . عمان، الأردن: دار الفكر.
- دويس، م . (2005). الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسة والدول، حالة الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة , 10.
- رشيد، و. ي). أكتوبر 2012. (دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري. مجلة دفاتر بوداكس، العدد رقم 75.01 ,
- س سوداني، و و حمدوش. (2023). مؤشر هيرشمان-هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2020-2016). أبحاث إقتصادية معاصرة، 6(1)، 65-82. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/218676>
- سيف الاسلام بن سعدون. (2018-2019). أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية : دراسة مقارنة بعدد من البنوك التجارية العامة والخاصة للفترة 2017-2013. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم مالية والمحاسبة. قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
- شريط، ح . (2018). مجلة العلوم الانسانية، العدد 208.50 ,
- شيقارة، ه . (2005). الاستراتيجية التنافسية ودورها في اداء المؤسسة، حالة المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة الاعمال .جامعة الجزائر، الجزائر. 03 ,
- ع ع الكناوي. (2011). إدارة المخاطر المصرفية في ظل اتفاقيات بازل. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ع عزام. (2007). إدارة البنوك. دار وائل للنشر.
- ع محمود. (1986). إدارة المنشآت المالية البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات. القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- عبد الفتاح المغربي عبد الحميد. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- عدنان، م. و . (2004). القدرة التنافسية وقياسها .سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، العدد 11.9 ,
- ف أ عبد الله. (2020). مخاطر العمل المصرفي في ظل العولمة المالية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- قبابلي حورية. (2014). إدارة المخاطر البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
- قرش، ع . (2011). دور ادارة الجودة الشاملة في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. 195 ,

- قويسم, غ. (2021). منع الاحتكار في قانون المنافسة الجزائري. *المجلة التقنية للقانون والعلوم السياسية*. 456 ,
- كركي, ه. ا. (2025). 21 ماي. (المنافسة والنمو الاقتصادي . كلية الحقوق جامعة البترا.
- كنعان علي. (2012). *النقد والصيرفة والسياسة النقدية*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- م ز حمزة. (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق.
- م صويلح. (2016). *المخاطر البنكية: المفهوم، الأنواع وطرق المعالجة*. عمان: دار اليازوري العلمية.
- م غ أحمد. (2008). *إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل*. القاهرة: المكتبة العصرية.
- محمد الشريف كتو. (2017). مبدأ حماية المنافسة الحرة في الامر رقم 03-03 والقانون رقم 04-02. *المجلة التقنية*, 12 (1), 07.
- مختاري, ي. ب. (2018). اثر هيكل المنافسة في القطاع الصناعي على تحسين جودة المنتجات . *مجلة البناء الاقتصادي*. 90 ,
- مديرية التجارة لولاية بسكرة Retrieved 05 22, 2025, from <https://dcwbiskra.dz/index.php?option=com:> مديرية التجارة لولاية بسكرة
- موسي, ت. خ. (2013). *مساهمة الابداع في تعزيز تنافسية المؤسسات*. مجلة دفاتر بوداكس، العدد 13.02 ,
- نصر, ع & ., مصطفى, أ. (جويلية 2007). (المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين. *المؤتمر العلمي السنوي الخامس*. الأردن.
- نور بن مبروك، و أماني حمري. (2023-2022). *إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة قلمة-*. قلمة: جامعة 8 ماي 1945.
- نوري علوان فهد نهاد، حسين علي العنزي وسام، و علي حمد عبد. (2022). استخدام نموذج (GMM) لقياس أثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2011-2019). *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*, 14 (4), 1-21.
- نورة محمدي، و محمد علام بوزيد. (2022). *محددات مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية*. ورقة: مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- وديع, م. ع. (2003). القدرة التنافسية وقياسها. *مجلة جسر التنمية*، العدد 24.07 ,
- ياسن انساعد، و رزيقة طيبي. (2022-2021). *السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة عين الدفلى)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد. خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

- Ahamed, F. (2021). Determinants of liquidity risk in the commercial banks in Bangladesh. *European Journal of Business and Management Research*, 6(1), 164–169.
- Allen, F., & Gale, D. (2004). Competition and financial stability. *Journal of money, credit and banking*, 453–480.
- amw.al. (2025). <https://amw.al/glossary/>. Retrieved 05 23, 2025
- Anginer, D., Demirguc-Kunt, A., & Zhu, M. (2014). How does competition affect bank systemic risk? *Journal of financial Intermediation*, 23(1), 1–26.
- Ariss, R. T. (2010). On the implications of market power in banking: Evidence from developing countries. *Journal of banking & Finance*, 4, 765–775.
- Audo. (2014). The relationship between inflation rates and liquidity of commercial banks in Kenya. (Doctoral dissertation).
- Audo, P. N. (2014). *The relationship between inflation rates and liquidity of commercial banks in Kenya*. (Doctoral dissertation).
- Barth, J. R., Lin, C., Lin, P., & Song, F. M. (2009). Corruption in bank lending to firms: Cross-country micro evidence on the beneficial role of competition and information sharing. *Journal of financial economics*, 91(3), 361–388.
- Batrancea, , L., Nichita, A., & Batrancea, I. (2018). Precepts of business ethics on the Romanian market. Regulations and applications of ethics in business practice. 227–255.
- Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2004). *Law and firms' access to finance*. NBER WORKING PAPER SERIES. Retrieved from <http://www.nber.org/papers/w10687>
- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2009). Bank liquidity creation. *The review of financial studies*, 9(22), 3779–3837.

- Claessens, S., & Van Horen, N. (2007). *Location decisions of foreign banks and competitive advantage*. World Bank Policy Research Working Paper, (4113), .
- Oxford .*Global competition: law, markets, and globalization* .(2012) .D Gerber .University Press
- Dario, B., & Joonseok, O. (2025, 05 05). *Bank Underground*. Retrieved from <https://bankunderground.co.uk>:
<https://bankunderground.co.uk/2021/07/06/unemployment-risk-liquidity-traps-and-monetary-policy/>
- De Nicolo, M. G., Boyd, J. H., & Jalal, A. M. (2006). *Bank risk-taking and competition revisited: New theory and new evidence*. . International Monetary Fund.
- Delechat, M. C., Arbelaez, M. H., & Muthoor, M. P. (2012). *The determinants of banks' liquidity buffers in Central America*. International Monetary Fund.
- Ding, X., Laliotis, M. D., & Toffano, M. P. (2024). *A Framework for Systemwide Liquidity Analysis*. : International Monetary Fund.
- fastercapita. (2025, 26 افريل). <https://fastercapital.com/arabpreneur>. Retrieved 05 23, 2025
- fastercapital. (2022, 28 نيسان). <https://fastercapital.com/ar/>. Consulté le 05 23, 2025
- González, L. O., Razia, A., Búa, M. V., & Sestay, L. R. (2017,). Competition, concentration and risk taking in Banking sector of MENA countries. *Research in International Business and Finance*, 42, 591–604.
- Hellmann, T. F., Murdock, K. C., & Stiglitz, J. E. (2000). Liberalization, moral hazard in banking, and prudential regulation: Are capital requirements enough? *American economic review*, 91(1), 147–165.
- Keeley, M. C. (1990). Deposit insurance, risk, and market power in banking. *The American Economic Review*, 80(5), 1183–1200.

- Knight, E., Kumar, V., Wójcik, D., & O'Neill, P. (2020). The competitive advantage of regions: Economic geography and strategic management intersections. *Regional Studies*, 54(5), 591–595.
- Leroy, A., & Lucotte, Y. (2017). Is there a competition–stability trade–off in European banking? *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 46, 199–215.
- Marcus, A. J. (1984). Deregulation and bank financial policy. *Journal of Banking & Finance*, 8(4), 557–565.
- Marquez, R. (2002). Competition, adverse selection, and information dispersion in the banking industry. *The Review of Financial Studies*, 3, 901–926.
- Mishkin, F. S. (1996). *Understanding financial crises: a developing country perspective*. : Pearson education.
- Mishkin, F. S. (2009). Globalization, macroeconomic performance, and monetary policy. *Journal of Money, Credit and Banking*, 41, 187–196.
- Muchtar, S., & Samosir, N. (2020). The effect of funding liquidity on risk taking behaviour of conventional banks. *Jurnal Manajemen*, 24(1), 139–157.
- Muhammad , H. (2024). The Effect of Economic Growth and Inflation on Liquidity in “Bank Syariah Indonesia”. *Economics Studies and Banking Journal (DEMAND)*, 1(1), 17–25.
- Nguyen, H. P. (2019,). Profitability of Vietnamese banks under competitive pressure. *Emerging Markets Finance and Trade*. 55(9), 2004–2021.
- Porter, M. E. (1994). The role of location in competition. *Journal of the Economics of Business*, 1(1), 35–40.
- Roubier, P. (1952). *Droit de la propriété*. Ed Sirey, Paris.
- Salas, V., & Saurina, J. (2003). Deregulation, market power and risk behaviour in Spanish banks. *European Economic Review*, 47(6), 1061–1075.

- Schnabl, I., & Wang, O. (2023). *Banking on Uninsured Deposits*. Retrieved from <https://www.aeaweb.org/conference/2024/program/paper/b3NsE7b2>.
- Settlement, B. f. (2013). *Basel III: The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools*. suisse: Bank for International Settlement.
- White, L. J. (2008). The role of competition policy in the promotion of economic growth. *NYU Law and Economics Research Paper*, 08-23.
- Wiersema, M. F., & Bowen, H. P. (2008). Corporate diversification: The impact of foreign competition, industry globalization, and product diversification. *Strategic Management Journal*, 29(2), 115-132.
- William, H. G. (2007). *Econometric Analysis* (Vol. 6). Pearson, Prentice Hall.
- Yaacob, S. F., Rahman, A. A., & Karim, Z. A. (2016). The determinants of liquidity risk: A panel study of Islamic banks in Malaysia. *Journal of Contemporary Issues and Thought*, 73-82.
- Yeyati, E. L., & Micco, A. (2007). Concentration and foreign penetration in Latin American banking sectors: Impact on competition and risk. *Journal of Banking & Finance*, 31(6), 1633-1647.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق الأول: نموذج الانحدار التجميعي

Linear regression

y	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lnx1	-1.095	1.022	-1.07	.286	-3.115	.925	
x4	-.022	.378	-0.06	.954	-.768	.725	
x5	.137	.352	0.39	.697	-.558	.833	
x6	2.032	1.414	1.44	.153	-.762	4.827	
x7	-5.118	2.198	-2.33	.021	-9.462	-.775	**
x8	-6.068	3.758	-1.61	.109	-13.496	1.359	
x9	.612	.542	1.13	.26	-.459	1.684	
Constant	179.805	32.367	5.56	0	115.829	243.781	***

Mean dependent var	78.325	SD dependent var	18.553
R-squared	0.171	Number of obs	152
F-test	4.254	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	1305.657	Bayesian crit. (BIC)	1329.848

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

الملحق الثاني: نموذج الآثار العشوائية

Regression results re

y	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lnx1	-2.642	2.297	-1.15	.25	-7.145	1.861	
x4	-.009	.201	-0.05	.964	-.403	.384	
x5	.162	.189	0.85	.393	-.209	.533	
x6	2.077	.751	2.77	.006	.606	3.548	***
x7	-5.132	1.163	-4.41	0	-7.411	-2.853	***
x8	-6.013	1.99	-3.02	.003	-9.912	-2.114	***
x9	.616	.287	2.15	.032	.054	1.178	**
Constant	206.438	42.226	4.89	0	123.676	289.2	***

Mean dependent var	78.325	SD dependent var	18.553
Overall r-squared	0.161	Number of obs	152
Chi-square	103.621	Prob > chi2	0.000
R-squared within	0.451	R-squared between	0.009

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

الملحق رقم ثالثة: نموذج الأثار الثابتة:

Regression results

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	y
*	1.229	-18.065	.087	-1.73	4.875	-8.418	lnx1
	.44	-.364	.854	0.18	.203	.038	x4
	.65	-.144	.21	1.26	.201	.253	x5
***	3.746	.742	.004	2.96	.759	2.244	x6
***	-2.889	-7.48	0	-4.47	1.16	-5.184	x7
***	-1.869	-9.745	.004	-2.92	1.99	-5.807	x8
**	1.198	.065	.029	2.21	.286	.631	x9
***	474.367	137.394	0	3.59	85.138	305.88	Constant
	18.553	SD dependent var			78.325	Mean dependent var	
	152	Number of obs			0.457	R-squared	
	0.000	Prob > F			15.121	F-test	
	1115.134	Bayesian crit. (BIC)			1090.943	Akaike crit. (AIC)	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

الملحق الرابع: اختبار هوسمان:

Hausman (1978) specification test

	Coef.
Chi-square test value	1.805
P-value	.97

الملحق الخامس: نتائج اختبار الأثر الفردي chow

(1) lnx1 = 0

(2) x4 = 0

(3) x5 = 0

(4) x6 = 0

(5) x7 = 0

(6) x8 = 0

(7) x9 = 0

F(7, 126) = 15.12

Prob > F = 0.0000

الملحق السادس: نتائج تقدير طريقة gmm

Regression results

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	y
*	.738	-.046	.084	1.73	.2	.346	L
	34.106	-41.221	.853	-0.19	19.216	-3.558	lnx1
**	.366	.027	.023	2.28	.086	.197	x4
**	.723	.09	.012	2.51	.162	.406	x5
***	4.715	1.688	0	4.15	.772	3.202	x6
***	-3.356	-8.516	0	-4.51	1.316	-5.936	x7
***	-2.778	-9.275	0	-3.64	1.657	-6.027	x8
***	1.519	.377	.001	3.26	.291	.948	x9
	889.158	-556.721	.652	0.45	368.853	166.219	Constant
	18.385	SD dependent var			77.117	Mean dependent var	
	74.412	Chi-square			133	Number of obs	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$